استخـدام الأسلحـة الكميائيـة في الحـروب بالمنطقـة العربيـة

(قنبلة كِتاف ٥ يناير ١٩٦٧م أنموذجًا) في ضوء وثائق وزارة الدفاع البريطانية

إعـــداد

د. نادية محمد محمد قضب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة أسيوط

Email: nadia_qoudb@yahoo.com

DOI: 10.21608/aakj.2023.218001.1486

تاريخ الاستلام: ١٦/٦/٢٠٢٣م

تاريخ القبول: ٢٤/ ٦/٢٠٢٣م

ملخص:

تُعد قضية أسلحة الدمار الشامل من القضايا الشائكة في منطقة الشرق الأوسط؛ فمنذ أن جلبت إسرائيل السلاح النووي إلى المنطقة، وقلبت به موازين القوة فيها، ووضعت في نفوس جيرانها الشك في جدوى الأسلحة التقليدية أن تكون قوة ردع حقيقية، وباتت الرغبة واضحة لدى عدد من دول المنطقة في امتلاك أسلحة دمار شامل، وقد شجعها على ذلك أن عددًا من دول العالم الثالث قد استطاع تحقيق هذا الإنجاز من خلال البوابة السوفيتية، وأصبح بالإمكان حصول أي دولة لديها القدرة على الشراء أو المقايضة على هذه المكونات.

ورغم ذلك فإن استخدام دولة ما لأسلحة الدمار الشامل لايزال يشابه الغموض من حيث الاعتراف بالأمر أو نكرانه، ويُترك الأمر في أغلب الأحوال إلى التكهنات والتحليلات السياسية إلى أن تُرفع السرية عن وثائق هذا الاستخدام بشكل واضح. وبالطبع ينطبق هذا الغموض واللَّبس على استخدام مصر لأسلحة دمار شامل، وبالتحديد في الحرب الأهلية باليمن؛ وتشير الكتابات إلى اسخدام مصر غاز "الخردل" و"الفوسجين" في ضرب المتمريدين في شمال اليمن، وقد كان ذلك أول استخدام للأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط، وبالمقابل انكار مصر لذلك الأمر، غير أن تقارير وزارة الدفاع البريطانية حسمت هذا الأمر بالنسبة لما حدث في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م من خلال أحد تقارير وزارة الدفاع البريطانية، بعنوان "تحديد ماهية سلاح كيميائي مصري استُخدِمَ في اليمن، في كِتاف، يناير ١٩٦٧م".

الكلمات المفتاحية: البيولوجية، اسلحة، قنبلة، كتاف، اليمن.

Abstract:

The issue of weapons of mass destruction is one of the thorniest issues in the Middle East. Since Israel brought nuclear weapons to the region, upended the balance of power in the region, and cast doubt in the hearts of its neighbors about the feasibility of conventional weapons as a real deterrent force, and the desire of a number of countries in the region to possess weapons of mass destruction has become clear, and they have been encouraged to do so by a number of One of the third world countries was able to achieve this achievement through the Soviet gate, and it became possible for any country with the ability to purchase or barter these components. Despite this, a country's use of weapons of mass destruction is still ambiguous in terms of acknowledgment or denial, and in most cases the matter is left to political speculation and analysis until the documents of this use are clearly declassified. Of course, this ambiguity and ambiguity applies to Egypt's use of weapons of mass destruction, specifically in the civil war in Yemen; The writings refer to Egypt’s use of “mustard” and “phosgene” gas to strike the rebels in northern Yemen, and this was the first use of chemical weapons in the Middle East, and in return Egypt denied this matter, but the British Ministry of Defense reports decided this matter with regard to what happened in Yemen 1962 - 1967 AD through one of the British Ministry of Defense reports, entitled "Determining what Egyptian chemical weapon was used in Yemen, in Kitaf, January 1967 AD".

توطئة:

أدت أسلحة الدمار الشامل[١] بأنواعها المختلفة دورا بارزا في تغيير موازين القوي في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م؛ حيث اتخذت سياسة التسليح لدى الدول منحى مختلفًا صُنِّف آنذاك بسباق التسلح بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، واستمر هذا السباق حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ١٩٩١م، وهرولت الدول الأخرى لامتلاك تلك الأسلحة سيما منطقة الشرق الأوسط ودول العالم الثالث، فلم ينته النصف الأول من القرن العشرين حتى كان هناك عدد لا بأس به من دول الشرق الأوسط يمتلك أسلحة دمار شامل أو على الأقل أحد أنواعها، على سبيل المثال: نذكر إيران، وتركيا، ومصر، والعراق، وسوريا وغيرها.

فقد عاشت منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عددًا من المتغيرات المهمة في بُناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد كان لهذه المتغيرات دور كبير في ظهور الطابع العسكري في الكثير من الكيانات السياسية؛ حتى أصبح بالكاد بعض من كيانات المنطقة مازال يشكل كيانا مدنيًا أو مجتمعيًا بكل معنى الكلمة، وبالتأكيد ارتبطت التبديلات والتغيرات في بُني كيانات المنطقة بمجموعة من العوامل؛ ربما كان أهمها ظهور العامل الإسرائيلي متمثلا في ولادة الكيان الصيهوني، والدور الذي يقوم به في المنطقة، وطبيعته العدوانية الاستيطانية، وهذا الدور وطبيعته يقوم على مبدأ القوة والقوة المسلحة التي تنوعت قدر إمكانية اقتصاديات دول الشرق الأوسط على تحمل تكلفة تلك القوة؛ فسعت الكثير من دول الشرق الأوسط إلى امتلاك الأسلحة بكافة أنواعها، نخص بالذكر منها هنا أسلحة الدمار الشامل.

وتُعد قضية الأسلحة الكميائية من القضايا الشائكة في منطقة الشرق الأوسط؛ فمنذ أن جلبت إسرائيل السلاح الكميائي إلى المنطقة، وقلبت به موازين القوة فيها، ووضعت في نفوس جيرانها الشك في جدوى الأسلحة التقليدية أن تكون قوة ردع حقيقية، خاصة في الظروف المتقلبة في المنطقة؛ باتت الرغبة واضحة لدى عدد من

دول المنطقة في امتلاك أسلحة دمار شامل بانواعها المختلفة، وقد شجعها على ذلك أن عددًا من دول العالم الثالث قد استطاع تحقيق هذا الإنجاز، فبرغم محاولات الغرب منع تسرب هذا الأسلحة – خاصة السلاح النووي ومكوناته – إلى دول العالم الثالث، فإن بعض هذه الدول نجحت في اختراق هذا الحصار، خاصة من خلال البوابة السوفيتية، وأصبح بالإمكان حصول أي دولة لديها القدرة على الشراء أو المقايضة على هذه المكونات.

ورغم ذلك فإن استخدام دولة ما للأسلحة الكميائية لايزال يشابه الغموض من حيث الاعتراف بالأمر أو نكرانه، ويُترك الأمر في أغلب الأحوال إلى التكهنات والتحليلات السياسية إلى أن تُرفع السرية عن وثائق هذا الاستخدام بشكل واضح. وبالطبع انطبق هذا الغموض واللَّبس على استخدام مصر لأسلحة كميائية، وبالتحديد في الحرب الأهلية باليمن؛ فأغلب الكتابات تشير إلى اسخدام مصر أسلحة كميائية وتحديدا غاز "الخردل" و"الفوسجين" في ضرب المتمريدين في شمال اليمن، وقد كان ذلك أول استخدام للأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط، وبالمقابل انكار مصر لذلك الأمر، غير أن تقارير وزارة الدفاع البريطانية حسمت هذا الأمر بالنسبة لما حدث في اليمن ١٩٦٣– ١٩٦٧م من خلال أحد تقارير وزارة الدفاع البريطانية، بعنوان "تحديد ماهية سلاح كيميائي مصري استُخدِمَ في اليمن، في كِتاف، يناير ١٩٦٧م".

وتشير وثائق وزارة الدفاع البريطانية في مقدمة تقريرها – سالف الذكر– إلى أنه منذ بداية عام ١٩٦٣م كان هناك عدد من التقارير حول استخدام الجمهورية العربية المتحدة (UAR) لسلاح حربي كيميائي في غارات شُنّت على أهداف محددة في اليمن لم يكن هناك ما يثبته، وأن الهدف من هذا التقرير هو تحديد ماهية السلاح الذي تم القاؤه في كِتاف في بداية يناير ١٩٦٧م، فقد كان هذا النوع من السلاح الكيميائي مختلفًا عن الأسلحة التي استخدمها المصريون سابقًا؛ حيث كانت المادة المُعبّئة أكثر سُمِّية، ولأن هذه المنطقة قريبة من حدود المملكة العربية السعودية، أصبح هناك المزيد

من الاستخبارات المتاحة عن الغارات الجوية المصرية السابقة أو التالية مستخدِمة للسلاح الكيميائي الحربي، كما أُلقي السلاح المُستخدم في كِتاف خلال عمليات حربية كيميائية لاحقة باليمن، حتى بدأ انسحاب القوات المصرية تنفيذًا لاتفاقية الخرطوم، وبدأت تدريجيًا بالتجمّع في ميناء الحديدة دون أن تتعرّض إلى أي حادثة من قبل القوى المعادية للنظام الجمهوري، حتى أُعلن انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة بشكل كامل من اليمن في أكتوبر ١٩٦٧م، ومغادرة آخر جندي مصري في ٨ ديسمبر ١٩٦٧م.(٢)

ووضح التقرير أجزاء القنبلة الكيميائية التي أُلقيت على كِتاف بالتفصيل؛ وهي المرة الأولى التي يُثبت من خلالها استخدام الجمهورية العربية المتحدة أسلحة كيميائية في الحرب الأهلية باليمن؛ حيث كان يتم فحص حطام القنبلة من حين لآخر في الفترة ما قبل نهاية يناير ١٩٦٧م، ولم يكن التعرف عليها إيجابيا ممكنًا، والسبب في ذلك ظرفان معيّنان تسببا في نقص المعلومات حول القنبلة، وهما: أولًا أن جامعي البقايا من أرض المعركة لم يكونوا متأكدين مما يبحثون عنه، ثانيا أن الحطام تكوّن من خليط عجيب من ذخيرة شديدة الانفجار وأسلحة حربية كيميائية، وأوضحت تقارير الغارة على "كِتاف" أن هناك نسبة عليا من تطاير عناصر كثيرة من الأسلحة الكيميائية بحيث لم يستطع جامعو الأدلة الوصول إلى المناطق المُستهدفة لوضع الحطام في أكياس بلاستيكية وغلقها بشكل محكم وكافٍ لإجراء اختبارات كيميائية بنّاءة، وبالتالي لم يتم إثبات الطبيعة الكيميائية للمادة المُعبّئة بشكل مؤكد، وزادت صعوبات التعرف على الأسلحة الكيميائية بسبب استخدام الجمهورية العربية المتحدة (مصر) للذخيرة شديدة الانفجار والأسلحة الكيميائية معا خلال عملية واحدة (غارات السلاح المختلط)، أو أن القوات أَتبَعَت هجمات السلاح الكيميائي بغارات الذخيرة شديدة الانفجار خلال مدة قصيرة، ومن المحتمل أن هذه الممارسات كانت محاولات متعَمّدة لإحباط محاولة التعرف على الأسلحة الكيميائية.(٣)

على أي حال، بات من الثابت لدى دارسي التاريخ أو المتخصصين في الشئون العسكرية أن الهدف الأول من سعي الدول لامتلاك الأسلحة – أيًا كان نوعها – هو الدفاع عن نفسها، والحفاظ على كيانها ضد أي اعتداء خارجي، أو فرض وجودها على الخريطة السياسية الدولية، والاحتفاظ بمكانة بين القوى، أو استخدامها من قبل المحتل لدولة ما، أو ترجيح كفة أحد المتحاربين في حرب ما... إلخ، ولكن الجديد هنا في هذه النقطة البحثية هو استخدام أسلحة الدمار الشامل بين شعب الدولة الواحدة سواء عند اندلاع حرب أهلية بين فريقين أو بين الحكومة وفصيل من فصائل الشعب أو بين الحكومة والمعارضة؛ لتظل تلك السياسة إشكالية يصُعب حلها أو وضع حد لها، فهي مسألة داخلية صرفة، ودورنا نحن دارسي التاريخ إلقاء الضوء عليها وتحليلها لمعرفة الأسباب والآثار المترتبة عليها، وفي هذه الورقة البحثية نحاول تتبع التطور التاريخي لامتلاك مصر لأسلحة كميائية و بيولوجية، والعلاقة بين إسرائيل وسعي دول المنطقة لذلك، ثم تتبع استخدام تلك الأسلحة في الحروب الأهلية بالمنطقة، وذلك من خلال دراسة "قنبلة كِتاف" في الحرب الأهلية باليمن ١٩٦٢-١٩٦٧ م في ضوء وثائق وزارة الدفاع البريطانية مع تسليط الضوء على برنامج الأسلحة الكيميائية المصري، وذلك في عدة محاور رئيسة: **أولًا: ماهية الأسلحة الكميائية.**

ثانيًا: امتلاك مصر للأسلحة الكيميائية.

١- العامل الإسرائيلي في امتلاك مصر ودول الشرق الأوسط للأسلحة الكميائية.

٢- تطور امتلاك مصر للأسلحة الكيميائية .

ثالثا: قنبلة كِتاف والحرب الأهلية باليمن ٥ يناير ١٩٦٧م وآثارها.

١- نظرة على الحرب الأهلية باليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) م.

٢- استخدام مصر للأسلحة الكيميائية في كِتاف (قنبلة كِتاف).

- **الخاتمة.**
- **الملاحق.**

أولا: ماهية الأسلحة الكميائية.

كان من الأهمية بمكان قبل البدء في الحديث عن امتلاك مصر لأسلحة كميائية، وتطور برنامجها الكيميائي، واستخدامها في الحروب الأهلية – أن نوضح ماهية الأسلحة الكميائية؛ فهي أحد أنواع أسلحة الدمار الشامل التي تشمل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية؛ فلم يعد الحديث عن أسلحة الدمار الشامل يقتصر على السلاح النووي الذي شكّل بمفرده في الماضي السلاح الأخطر والأكثر تدميرًا؛ وبذلت جهود كثيرة لاحتواء مخاطر استعماله، ولكن أصبح هناك سلاحان آخران؛ هما السلاح البيولوجي والسلاح الكميائي، وهما يثيران هواجس المجتمع الدولي في الحدّ من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنواعها، وبالرغم من أن السلاحين البيولوجي و الكيميائي ليسا على درجة الخطورة نفسها التي يمثلها السلاح النووي، ولا يتمتعان بالقدرة نفسها على الإفناء، فإن بإمكانهما التسبب بعمليات قتل جماعي لعدد كبير من الناس، أو تلويث كمية كبرى من الموارد أو مساحات شاسعة من الأماكن المأهولة، أو نشر أوبئة تتطلب السيطرة عليها جهودًا كبرى ومكلفة وخسارة آلاف القتلى، وهنا تكمن خطورة وكارثية السلاحين البيولوجي والكيميائي، علاوة على احتمالية الاستخدام؛ فاحتمالية استخدام هذين السلاحين تفوق استخدام الأسلحة النووية أضعاف المرات(٤).

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، وعلى ضوء عمليات الخفض المتتالية للترسانتين النوويتين الروسية والأمريكية، انخفضت مخاطر اندلاع حرب نووية شاملة تدمّر العالم، ولكن تراجع هذا الخطر قليلًا مع تنامي خطر آخر هدد بنتائج كارثية جراء انتشار تكنولوجيا صنع السلاحين الكيميائي والبيولوجي مما فتح الباب أمام عدد كبير من الدول للمغامرة بسلوك طريق التعويض عن عدم القدرة على امتلاك السلاح النووي لتصحيح خلل استراتيجي في موازين القوى على الصعيد الإقليمي، أو من أجل زيادة القدرات العسكرية لبعض هذه الدول ترجيحًا لدورها في لعبة النفوذ والتوازن الإقليمي،

وتُعد الأسلحة الكيميائية[٥] إحدى أخطر أسلحة الدمار الشامل الحديثة؛ حيث يمكنها الفتك بأعداد كبرى من البشر، مع إمكان استخدامها على نطاقات محددة، وذلك بتكلفة إنتاج واستخدام أقل من نظيرتها النووية[٦].

أما عن السلاح النووي فهو عبارة جهاز مصمم لإطلاق الطاقة بطريقة متفجرة منتجة لذلك الانشطار النووي، أو الاندماج النووي، أو مزيج من العمليتين، ويشار إلى أسلحة الانشطار عادة باسم قنابل ذرية، ويشار أيضا إلى أسلحة الاندماج القنابل النووية الحرارية أو القنابل الهيدروجينية بشكل أكثر شيوعًا؛ لأنه عادة ما يتم تعريفها على أنها أسلحة نووية يتم فيها إطلاق جزء على الأقل من الطاقة عن طريق الاندماج النووي يؤدي إلى انفجار، ينتج هذا الانفجار على الفور موجة صدمة قوية، وكميات هائلة من الحرارة، وإشعاعات مؤينة قاتلة[٧].

وفيما يتعلق بالنوع الثاني من أسلحة الدمار الشامل هو أسلحة كيميائية تعتمد على استخدام الغازات السامة بمختلف أنواعها، أو الغازات التي تسبب الاختناق وتمنع وصول الهواء إلى الرئتين، ومنها أيضًا غاز الأعصاب، وغاز الخردل، وغاز الفوسجين، وغاز الكلور، وغاز السارين، وغاز السيانيد، والجمرة الخبيثة، والفوسفور. ويمكن تقسيم الأسلحة الكيميائية إلى نوعين؛ وهما المواد المستقرة التي يستمر تأثيرها السام لعدة ساعات أو عدة أيام مثل: الزارين، والإيبريت، واللويزيت، وغيرها، والمواد غير المستقرة التي يستمر تأثيرها لدقائق مثل: كلور السيانوجين، والفوسجين، وغيرهما مما يؤثر على استقرار المواد السامة[٨].

وتمثل النوع الثالث في الأسلحة البيولوجية أو الجرثومية؛ وهي عبارة عن كائنات دقيقة مثل: الفيروسات، والبكتيريا، والفطريات، أو السموم الأخرى التي يتم إنتاجها وإطلاقها عمدًا لتسبب المرض والموت في البشر أو الحيوانات أو النباتات،

ويمكن أن تشكل العوامل البيولوجية، مثل: الجمرة الخبيثة، توكسين البوتولينوم، والطاعون تحديًا صعبًا على الصحة العامة مما يتسبب في أعداد كبرى من الوفيات في فترة زمنية قصيرة، بينما يصعب احتواؤها، ويمكن أن تؤدي هجمات الإرهاب البيولوجي أيضًا إلى وباء، على سبيل المثال: فيروسات "الإيبولا" أو"لاسا"، وتُستخدم كعوامل بيولوجية(٩).

وفي أغلب الأحوال تكون هذه الأسلحة إما بكتيريا، أو فيروسات، أو خمائر، وتعتمد على نشر الأمراض الفتاكة كأمراض الطاعون، والجدري، والكوليرا، وغير ذلك، ونشر الفيروسات والبكتريا في التجمعات عن طريق وضعها في الأطعمة، أو مياه الشرب، أو الأغطية التي يستعملها الناس، ونشرها على أوسع نطاق بوسائل متعددة كاستخدام الحيوانات والحشرات الحية والنافقة التي تنقل العدوى كالفئران والبراغيث الحاملة للطاعون والكوليرا، وقد صارت كل هذه الأوبئة تعد وتجمع فيما يعرف بالقنبلة البيولوجية ثم تلقى على الأعداء لنشر الأوبئة والأمراض(١٠).

والجدير بالذكر هنا أن أغلب هذه الأسلحة مصنفة من الأسلحة المحرمة دوليا، وعرف القانون الدولي السلاح المحرم بأنه ذلك السلاح الممنوع استعماله بموجب اتفاقيات وإعلانات ومعاهدات دولية صريحة(١١)، وهي:

- القذائف من العيار الصغير التي تكون محشوة بمواد حارقة أو مشتعلة، وقد حرم استعمالها فى إعلان سانت بترسبرغ Declaration of St. Petersburg عام ١٦٨٦م، وإعلان بروكسل Versailles agreement عام ١٨٧٤م.
- الغازات السامة والخانقة، وقد حرمت فى الإعلانين المذكورين سابقًا، وفي اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٨٩٩ م، واتفاقية فرساي Versailles agreement عام ١٩١٩م، واتفاقية واشنطن Washington agreement عام ١٩٢٢م، وبروتوكول جنيف Geneva Protocol عام ١٩٢٥م.

- القذائف التي تنبسط أو تتمدد فى جسم الإنسان، وقد حرمت بموجب المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي الرابعة عام ١٨٩٩م.
- بعض الأنواع من الألغام، وقدت حرمت بموجب اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩م و١٩٠٧م.
- الأسلحة البكتريولوجية، وقد حرمت بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥م، واتفاقيات أخرى متعددة.
- الأسلحة ذات القوة التدميرية: الذرية والهيدروجينية وغيرهما، وقد حرمت بموجب قرارات متعددة صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما الأسلحة التى عُدَّت محرمة دوليًا بموجب قرارات صادرة عن مؤتمرات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وغيرهما من المؤسسات الدولية فهي: القذائف ذات السرعة الهائلة، والقذائف الانشطارية، والمتطور منها كالقنابل العنقودية، والأسلحة الحارقة والنابالم، وكذلك الأسلحة ذات الفعالية المؤجلة، وذلك في حدود شروط معينة(١٢).

ثانيا: امتلاك مصر للأسلحة الكيميائية .

تبدلت أجندة المسألة النووية لتحل مكانها أجندة جديدة تتحدث عن مخاطر أسلحة الدمار الشامل بأشكالها النووية والكيميائية والبيولوجية وانتشارها المتسارع في ظل بروز سعي حثيث لدى مجموعة من الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى لامتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وبالرغم من أن الأبحاث لتطوير الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تجري ضمن برامج سرية تنكرها الحكومات، فإن العمل على تطوير الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى لا يمكن إخفاؤه مهما تسترت الدول على وجوده؛ لأن خطط التطوير تتطلب إجراء تجارب كفيلة بفضح وجود مثل هذه البرامج وتحديد نوعية الصواريخ التي يجري تطويرها، وتنطلق البرامج المعتمدة من قبل بعض الدول العربية وإيران من مشتريات لبعض النماذج من الدول الخارجية، أو استيراد بعض المكونات، وتطوير السلاح أو النظام الصاروخي ضمن برامج خاصة على غرار ما فعل العراق مع صواريخ سكودب التي طورها ليزيد من مداها(١٣).

١- العامل الإسرائيلي في امتلاك مصر للأسلحة الكميائية.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فقد كان العامل الإسرائيلي سببًا قويًا في سعي دول المنطقة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل باختلاف أنواعها، وسنقتصر في الحديث هنا عن الأسلحة الكيميائية؛ فقد بدأ البحث لامتلاك أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بعد سنوات معدودة من إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م عبر جهود إسرائيلية مكثفة مع فرنسا من أجل إدخال أول مفاعل نووي إلى منطقة الشرق الأوسط، وكانت إسرائيل – المحاطة بدول عربية لا تعترف بوجودها – تعد أن قيامها هو عمل عدواني يهدد الأمن العربي بعدما سلب الشعب الفلسطيني أرضه، ومن ثَم أردات أن تمتلك السلاح النووي وتبعة البيولوجي والكيميائي؛ لمواجهة هذا التهديد العربي، ولتصحيح الخلل في الموازين العسكرية سواء أكان جهة العدد أو العمق الجغرافي.(١٤)

فقد أطلق الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة برنامجه النووي في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد في عام ١٩٤٩م، وقبل مضي عام واحد على إنشاء دولة إسرائيل، قام دافيد بن غوريون David Ben Gurion – أول رئيس وزراء اسرائيل آنذاك – بتشكيل مجلس علمي بإدارة أرنست دافيد برجمان Ernst David Bergman للإشراف على أبحاث الطاقة النووية، وتبع المجلس مكتب رئيس الوزراء رأسًا بهدف إبعاده عن الروتين الإداري، وإعطائه أكبر قدر ممكن من التسهيلات والإمكانات، وفي العام نفسه تم إنشاء قسم الأبحاث للنظائر المشعّة في معهد وايزمان في رامابون، وكان يضم أربعة مختبرات تبحث في مجال الفيزياء النووية، والتحليل الطيفي، والإلكترونيات، والرنين المغناطيسي، وقد شارك كل من حاييم وايزمن – أول رئيس لإسرائيل – ودافيد بن غوريون في إحضار عدد كبير من العلماء اليهود من الدول الغربية إلى إسرائيل؛ للمساهمة في عملية إنماء وتطوير البحث العلمي في مجال الطاقة النووية. كما تم إرسال عدد كبير من الطلبة والدارسين إلى مختلف الدول المتقدمة للتحصيل العلمي وإكمال الدراسات التي تخدم الهدف الإسرائيلي الكبير، وهو امتلاك السلاح النووي(١٥).

علاوة على ذلك تمتلك إسرائيل ترسانة كبرى من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية مع أنظمة إسقاطها الحديثة والمتطوّرة؛ حيث حققت إسرائيل درجة عليا من التقدم التكنولوجي في مجال السلاح الكيميائي مستفيدة من الخبرات الأمريكية، ولديها مصنع لإنتاج الغازات الحربية على أنواعها المختلفة في شرقي مدينة الناصرة في المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة، بالإضافة إلى الكثير من المصانع الكيميائية التي تنتج المبيدات الحشرية والأدوية، وبإمكانها تصنيع الغازات السامة ذات الاستخدام العسكري، وتفيد المعلومات أن إسرائيل تنتج الأسلحة الكيميائية الآتية: غازات الأعصاب من نوع زارين– VX، وغاز الخردل النيتروجيني من العوامل الباعثة للبثور، والغازات الخانقة من نوع فوسجين، وغازات شل القدرة ذات التأثير النفسي على المُصاب(١٦).

وكذلك لدى إسرائيل الكثير من مراكز الأبحاث البكتريولوجية، وشارك علماؤها في هذه الأبحاث على النطاق العالمي، ومن المؤكد أن جميع العناصر الجرثومية وسمومها تُنتج في معهد "نيس تيزيونا البيولوجي" الإسرائيلي؛ فقد نشرت صحيفة "الصنداي تايمز" في عام ١٩٩٨م تقريرًا افاد أن إسرائيل باشرت في تطوير القنبلة العرقية باستثمار التقدم في علم الجينات لتوليد جرثومة أو فيروس معدّل جينيًا يهاجم الأشخاص الذين يحملون جينات مميزة، واتضح من خلال حجم الترسانة الإسرائيلية من أسحلة الدمار الشامل، ومن خلال استراتيجية إسرائيل النووية، وعدم توقيعها على أي من المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحظر هذه الأسلحة – أن هذا الكيان الصهيوني القائم في فلسطين المحتلة يشكل عائقًا بارزًا أمام المساعي الدولية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعاملًا بالغ الخطورة في زعزعة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم بأسره، وتهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي، بل دافعا كبيرا وراء سعي الدول العربية لامتلاك أسلحة دمار شامل بأنواعها المختلفة.(١٧)

ومن ثم فإن عملية تطوير وامتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل بشكل عام، والأسلحة البيولوجية والكميائية بشكل خاص من قبل شكل تهديدًا كبيرًا للأمن العربي لا يمكن مواجهته إلا من خلال العمل على تطوير سلاح مماثل؛ حيث إن خطر التدمير المتبادل هو وحده الكفيل بإعادة تصحيح الخلل في التوازن الاستراتيجي بين الطرفين، وبما أن إقامة برنامج لتطوير القدرات النووية شكل عملية علمية وهندسية معقّدة، فقد تعثّرت الجهود العربية لدخول حقل التكنولوجيا النووية، وكانت الدول الغربية قد رفضت التعاون مع أي دولة عربية في مجال التكنولوجيا النووية، وذلك لاعتبارات كثيرة منها الجهود الأمريكية لوقف الانتشار النووي لاعتبارات استراتيجية، أو بسبب الضغوط الإسرائيلية عبر اللوبي الصهيوني تحقيقًا للتفوق والمزيد من الضمانات الأمنية لإسرائيل، وعندما تعاونت فرنسا مع العراق لبناء مفاعل "أوزيراك" كانت قد تجهزت بالقوة الجدية اللازمة وبالخطة المتطورة لمهاجمة المفاعل وتدميره(١٨).

وسعت دول منطقة الشرق الأوسط خاصة الدول العربية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبشكل خاص السلاح الكيميائي، والمعروف وفق التقارير الغربية بما يسمى "قنبلة الفقراء" أو "قنبلة الرجل الفقير"، وذلك باستثناء العراق الذي كان يُعتقد بأن لديه برنامجًا لتطوير السلاح النووي الذي جرى القضاء عليه كليًا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وجهود المفتشين الدوليين من لجنة "أونسكوم" التابعة للأمم المتحدة، ولم تُستخدم تلك الأسلحة في صراعها مع إسرائيل، إنما تم استخدامه في الحروب الأهلية المحلية بالعراق(١٩).

٢- تطور امتلاك مصر للأسلحة الكيميائية .

فيما يتعلق بامتلاك مصر للأسلحة كيميائية، فقد صادقت مصر على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥م في السادس من ديسمبر ١٩٢٨م الذي يحظر استخدام الغازات الخانقة أو السامة، أو الغازات الأخرى، وطرق الحرب البكتريولوجية في الحروب، ولم تبدِ مصر أي تحفظات أو ظروف خاصة على التصديق عليها، وفي عام ١٩٣٨م طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية توريد مخازن دفاع كيميائية لها، بما في ذلك أجهزة التنفس، والحاويات، والمراهم المضادة للغازات، كما زودت الحكومة البريطانية مصر بمعدات مناسبة لتدريب القوات المحلية على الدفاع في حالة تعرضها للأسلحة الكيميائية.(٢٠)

وتُعد مصر أول دولة عربية تمتلك قدرة كيميائية هجومية، وفي مرحلة مبكرة نوعًا ما؛ حيث كانت مصر تمتلك الأسلحة الكيميائية بالفعل منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، غير أنه بدأت الإشارات إلى ذلك الأمر مع مطلع الستينيات؛ حيث ذكرت التقارير الغربية أن القوات المصرية قد استعملت بعض الأسلحة الكيميائية من مخلفات الجيش البريطاني في بعض العمليات التي خاضتها في الحرب اليمنية، و أن البرنامج المصري لإنتاج غاز الأعصاب وغاز السيانيد يعمل من قبل عام ١٩٦٣م، وأكملت مصر البحث والتصميم لإنتاج عوامل الأعصاب وغاز السارين مع عام

١٩٦٣م، وبحلول عام ١٩٦٧م أعدت قدرة دفاعية في حالة وقوع هجوم كيميائي إسرائيلي؛ فقد بدء تشغيل أول منشأة لتصنيع الأسلحة الكيميائية في مصر في أبوزعبل[٢١] بالقرب من القاهرة، وتم تسمية هذه المنشأة باسم المصنع العسكري رقم (٨٠١) الذي عمل في العلن تحت اسم مصنع تصنيع الكيماويات ومبيدات الآفات، ومع ذلك أصبح واضحًا بمرور الوقت أن المرفق لتصنيع الأسلحة الكيمائية؛ حيث كانت تديره وزارة الدفاع المصرية، وأنه في الواقع يعمل في إنتاج مواد الحرب الكيميائية إضافة إلى المبيدات والبخاخات التي تصنعها للاستخدام المحلي والمنزلي، وقد بنى السوفييت بجانبه مصنع النصر للأدوية والمضادات الحيوية كنسخة احتياطية لهذا المصنع الذي كان يعمل في تصنيع الأسلحة الكيميائية[٢٢].

وقد أدى الاتحاد السوفيتي دورًا كبيرًا في دعم إنتاج مصر لأسلحة كيميائية خلال الستينيات؛ فاشارت التقارير الغربية إلى دعم الاتحاد السوفيتي بشكل كبير كلًا من القطاعين المدني والعسكري في مصر، ولذلك من الممكن أن يكون ذلك أحد القنوات أو الطرق التي وصلت منها التقنيات الكيميائية ثنائية الغرض(عسكري ومدني) لمصر، ومن ثَمَّ يمكن القول إن مصر كونت مخزونها من الأسلحة الكيميائية من عدة مصادر[٢٣]:

- الذخائر السوفيتية: قنابل جوية من طراز KHAB-200 R5 مملوءة بغاز الخردل، ومليئة بالفوسجين من طراز AOKh-25 والقنابل؛ حيث تركزت الإمدادات السوفيتية إلى الجمهورية العربية المتحدة على تحسين نظام الدفاع الجوي خلال عامي ١٩٦٩م، و١٩٧٠م، وتم التوقيع على اتفاقية لشراء (٢٠٠) طائرة (ميج ٢١) في وقت مبكر من عام ١٩٦٩م، ولا شك في أن جزءًا منها كان ردًا على قرار الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بطائرات فانتوم في ديسمبر ١٩٦٨م، كما ورد أن حصلت الجمهورية العربية (مصر)، على طائرات (Tu-16)، فيما يبدو أن طائرات توبوليف تي يو(Tu-16) تم نقلها في مهام استطلاع سوفييتية في البحر الأبيض

المتوسط، غير أن بعض المصادر السوفيتية تشير إلى أن الاتحاد السوفيتي غير مستعد لتزويد سلاح الجو في الجمهورية العربية المتحدة بطائرات هجومية، وكذلك عاد حوالي (٢٠٠) طيار كانوا يتدربون في الاتحاد السوفيتي إلى الجمهورية العربية المتحدة في خريف عام ١٩٦٩م [٢٤].

- وكذلك أعداد كبرى من قذائف المدفعية المملوءة بالخردل التي تخلى عنها الجيش البريطاني في صحراء مصر الغربية في نهاية الحرب العالمية الأولى (٤.٥ بوصة هاوتزر و(٦٠) مدفع بي إل.**(4.5 Howitzer and 60 pr. B.L. guns)**
- الأسلحة الكيميائية المنتجة محليا طوال الستينيات، بما في ذلك خزانات الوقود الجوي القابل للتصرف التي يُرجح أنها أنتجت محليًا بواسطة مصر في أثناء حرب اليمن في المصنع العسكري رقم (٨٠١)، فقد تم تدريب كبار الضباط المصريين في أكاديمية الجيش الأحمر للمواد الكيميائية في موسكو، ربما كانت هذه القناة أحد مداخل المعرفة التقنية المفيدة في هذا المجال.

بالإضافة إلى علماء الصواريخ الألمان الذين عملوا في مصر في الستينيات، كما ساعد متخصصون في الأسلحة البيولوجية والكيميائية مصر، وفيما يبدو أن هذه المشاركة تضمنت جهودًا لتطوير صواريخ وكذلك الرؤوس الحربية الإشعاعية، وجميع هذه المحاولات باءت بالفشل، ولكن تم تطوير مركبين سامين من قِبل العلماء الألمان في ألمانيا، وتمت دراستهما من قبل العلماء المصريين في مصنع أبوزعبل خلال الستينيات من القرن الماضي، وهما فلوروأسيتات Fluoroacetate، وهومادة قاتلة، ومركب أوكسازيبين anoxazepine، وهو مؤثر عقلي، وقد كانت هذه الخطوات – بشكل عام – هي الفصل الأول من دورة إنتاج الأسلحة الكميائية CW في مصر خلال هذه المرحلة المبكرة، وقد طرحت مصر بالفعل هذا الإنتاج من الأسلحة الكيميائية للاستخدام العسكري ضد مجموعة سكانية مستهدفة محددة في اليمن، وبالتالي تحولت إلى دولة عربية رائدة في هذا المجال حتى خلفها العراق فيما بعد، وفي أواخر ١٩٧٣–

١٩٧٤م صرح وزير الدفاع المصري اللواء عبد الغني الجمصي للبرلمان المصري أن "الأسلحة النووية ليست الأسلحة الوحيدة للدمار الشامل، ولكن الأسلحة الكيماوية والحارقة يمكن أن تكون بالفعالية نفسها"، ويُعتقد أن مصر كانت تمتلك القدرة على إنتاج غازات الأعصاب والبثور آنذاك(٢٥).

ومن ثَمَّ عُدَّ الخيار الكيميائي مكونًا حاسمًا إلى حد ما في التكوين الاستراتيجي لمصر خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م، لا سيما في ظل غياب القدرة النووية، خاصة مع انتشار أنباء سبقت الحرب عن نشاط مصر المتزايد في مجال الأسلحة الكيميائية إلى حد كبير، وقد تركز على الجوانب التكنولوجية والعلمية المتعلقة بتطوير وتحديث عوامل الحرب الكيميائية؛ حيث تم التعامل مع كل من خردل الكبريت والنيتروجين، وكذلك مركبات الفوسفور العضوي القوية في المعامل الكيميائية العسكرية المركزية للجيش المصري، والمواد المهلوسة التي يمكن استخدامها عسكريًا، كما درس باحثون مصريون عوامل الأعصاب التي تشبه مواد الفسفور العضوي المركزة بشكل أساس على السارين والمركبات ذات الصلة بـ VX، وقد تم ضم المعامل المصرية المشاركة في هذه الدراسات إلى المصنع العسكري رقم (٨٠١)، والمركز القومي للبحوث التابع لجامعة عين شمس آنذاك، وقدمت الجامعة التقنية في بودابست المساعدة في الفترة الزمنية نفسها تقريبًا، وتمت دراسة المؤثرات العقلية أيضًا من قبل الكيميائيين المصريين، وتضمنت هذه المؤثرات الجليكولات المهلوسة BZ وEA3443، وقد كانت المختبرات المعنية بهذه الدراسات هي (المركز القومي للبحوث) الموجود بمصر، وكذلك بعض المراكز البحثية بالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية(٢٦).

وفيما يبدو أنه خلال السبعينيات، كان المصنع رقم (٨٠١) يقوم بتصنيع هذين النوعين من عوامل الحرب الكيميائية معتمدًا على هذه المعرفة التقنية العلمية العسكرية المتراكمة، وقد كان الهدف من ذلك هو زيادة ترسانة مصر من الأسلحة الكيماوية وتحسينها؛ غير أنه حتى عام ١٩٦٧م – عندما انتهت حرب اليمن – لم تستخدم

مصر هذه الأنواع من العوامل الكيميائية، ربما لأنها لم تكن تمتلكها في مخزونها آنذاك، وبالنظر إلى طبيعة البيانات التي جمعتها مصر، يمكن الافتراض أن غاز الأعصاب الذي تم تطويره لأول مرة هو السارين الذي وفرته مصر بالفعل للسوريين في عام ١٩٧٢م وعادة ما يكون هذا العنصر الكيميائي غير ثابت، بينما بدأت مصر في مرحلة لاحقة في تصنيع غاز الأعصاب الثابت VX، وكان الغاز المهلوس الذي طوره المصريون من مجموعة عوامل الجليكولات، هذه الإضافات الجديدة إلى ترسانة مصر من عوامل الحرب الكيماوية مكملة للعناصر الموجودة بالفعل (غاز الخردل والفوسجين)، وتم تركيبها كما كانت في المرة الأولى في القنابل الجوية، وقذائف المدفعية، والصواريخ، وقذائف الهاون؛ كما تم تركيب بعض هذه العناصر في المناجم، وفيما يتعلق بقدرة مصر التصنيعية، ينبغي الإشارة إلى المصانع العسكرية المصرية ذات الصلة، وهي[٢٧] :

أ- معمل أبوزعبل رقم (١٨) للكيماويات الخاصة بالقرب من معمل رقم (٨٠١) للأسلحة الكيماوية)، تقوم المنشأة بتصنيع الدوافع والعبوات المتفجرة لجميع أنواع الذخائر.

ب- مصنع هليوبوليس (٨١)[٢٨] أو مصنع الهايكستب (81) للصناعات الكيماوية، تقوم المنشأة بتصنيع جميع أنواع الذخائر، ولدى المصنع منشآت فرعية متخصصة في إعادة تدوير علب الذخائر، وإعداد النابالم، وقاذفات اللهب، وإنتاج الصمامات، والمتفجرات، والمواد الكيميائية الأساسية، ومجموعة متنوعة من المواد البلاستيكية والمطاطية.

ج- مصنع مصر الجديدة (٣٣٣) للصناعات المتطورة، وتقوم المنشأة بتصنيع قذائف مدفعية وصواريخ موجهة.

د- معمل حلوان (٩٩)، وتقوم المنشأة بتصنيع صواريخ المدفعية.

هـ- معمل حلوان (٧٢)، وينتج قنابل جوية.

ثم توسع التعاون الاستراتيجي بين مصر وسوريا ليشمل المجال الكيميائي قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣م، فلم يكن لدى سوريا قدرة أسلحة كيميائية آنذاك؛ حيث نقلت مصر إلى سوريا المعرفة التقنية أولا، ثم زودتها بكميات صغرى من الأسلحة الكيميائية لأغراض البحث، وفي مرحلة لاحقة تم الاتفاق على صفقة من الأسلحة الكيماوية من مصر إلى سوريا بمبلغ (ستة) ملايين دولار، وكان ذلك لتزويد السوريين بسلاح استراتيجي هجومي من الدرجة الأولى إذا احتاجوا إليه، وكان مثل هذا الاتفاق بين دولتين عربيتين الأول من نوعه بين الدول العربية، ومن المرجح أن المخزون الذي زودته مصر بسوريا عام ١٩٧٢م جاء كجزء أساس من خطة إعادة التنظيم المشتركة للبلدين التي نفذاها قبل شن الهجوم المفاجئ على إسرائيل، وتضمنت الأسلحة الكيماوية التي شحنتها مصر إلى سوريا عاملًا مميتًا غير ثابت (سارين)، وعامل فقاعات مستمر (خردل)، مثبتان في الذخيرة التكتيكية (المدفعية) والاستراتيجية (الجوية)[٢٩]، لذلك من الواضح أنه بحلول عام ١٩٧٢م كانت مصر قد تراكم لديها بالفعل ترسانة تشغيلية من هذه الأنواع من العناصر والذخائر الكيميائية.[٣٠]

وعن امتلاك مصر الأسلحة البيولوجية، فإن أغلب التقارير والمعلومات الأمريكية والغربية تشير إلى عدم وجود أي دليل على أن مصر تعمل على تطوير أي من الأسلحة البيولوجية، وتشير معلومات الخارجية الأمريكية إلى أن مصر قد وقّعت على الاتفاقية الخاصة بانتشار السلاح البيولوجي، ولكنها تشير إلى أنها قد طوّرت في عام ١٩٧٢م بعض المواد بمساعدة السوفيت، ولا تتوافر معلومات عن تخلّصها منها، وأهم هذه المواد البيولوجية الرئيسة: السموم – البوتولينوم؛ البكتيريا المسببة للطاعون، الكوليرا، التولاريميا، الرعام، الحمى المالطية، الجمرة الخبيثة، الكلف، الطيور، حمى كيو؛ الفيروسات المسببة لالتهاب الدماغ الياباني والتهاب الدماغ الخيلي الشرقي، الأنفلونزا، الجدري[٣١].

وفي عام ١٩٧٢م صرح نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية المصري ممدوح سالم أن أعداء مصر لن يستخدموا الأسلحة البيولوجية؛ لأنهم يدركون أن مصر لديها

"وسائل مناسبة للرد دون تأخير"، وفي العاشر من إبريل ١٩٧٢م وقعت مصر على اتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC)، ومع ذلك، تشعر مصر بالقلق من أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تحظر صراحة استخدام الأسلحة البيولوجية، وتفتقر إلى أحكام تحقق صارمة، وفي ١٧ فبراير ١٩٧٢م – في المؤتمر الوطني للاتحاد الاشتراكي العربي – عندما طُلب من الرئيس أنور السادات التعليق على رد مصر على هجوم إسرائيلي محتمل بالأسلحة البيولوجية، قال: "الرد الوحيد على الحرب البيولوجية هو أننا يجب أيضًا استخدام الحرب البيولوجية، وأعتقد أن كثافة السكان الإسرائيليين المحصورين في منطقة صغيرة ستوفر الفرصة للرد بالسلاح نفسه إذا بدأوا في استخدامه، باختصار لدينا أدوات الحرب البيولوجية في الثلاجات ولن نستخدمها ما لم يبدأوا في استخدامهم لها[٣٢].

ووفقًا لتقارير وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح بالولايات المتحدة الأمريكية، بدأت مصر في تطوير أسلحة بيولوجية في عام ١٩٧٢م، ولا يوجد دليل يشير إلى القضاء على البرنامج، ولا يوجد ذكر محدد لما إذا كانت الأسلحة قد تم تطويرها لغرض استراتيجي هجومي أو دفاعي، وبذلك أكد الرئيس المصري أنور السادات في أوائل السبعينيات أن مصر لديها مخزون من الأسلحة البيولوجية، ولم يتم ذكر وكلاء معينين. والجدير بالذكر أن هناك تباينًا في التقارير حول الوقت الذي أدلى به السادات بهذه التعليقات، وتزعم بعض المصادر أن هذه التعليقات تمت في عام ١٩٧٠م، بينما ذكر البعض الآخر أن تاريخ هذه التصريحات هو عام ١٩٧٢م[٣٣]، وبعد توقيع اتفاقية كامب دافيد أحاطت الشكوك بالنشاط المصري في موضوع الأسلحة الكيميائية[٣٤]، وليس هناك من معلومات مؤكدة حول وجود برنامج مصري لصنع أسلحة جديدة[٣٥]، وعلى أي حال لن نتعرض لاستخدام مصر لأسلحة دمار شامل بيولوجية من عدمه، وإنما سنتاول أحد حالات استخدم مصر لأسلحة كيميائية، وهي قنبلة كِتاف باليمن.

ثالثا: قنبلة كِتاف في الحرب الأهلية في اليمن ٥ يناير ١٩٦٧م

١- نظرة على الحرب الأهلية في اليمن (١٩٦٢- ١٩٦٧)م.

قبل الخوض في تفاصيل قنبلة كِتاف في اليمن – كما رصدتها تقارير وزارة الدفاع البريطانية – كان لابد من إلقاء نظرة سريعة على الحرب الأهلية في اليمن أو ثورة ٢٦ سبتمبر، أو حرب اليمن، أو حرب شمال اليمن الأهلية؛ وهي ثورة قامت ضد المملكة المتوكلية اليمنية في شمال اليمن عام ١٩٦٢م، وحدث خلالها حرب أهلية بين الموالين للمملكة المتوكلية وبين الموالين للجمهوريّة العربية اليمنية، واستمرت الحرب ثماني سنوات (١٩٦٢-١٩٧٠م)؛ حيث سيطرت الفصائل الجمهورية على الحكم في نهاية الحرب، وانتهت المملكة وقامت الجمهورية العربية اليمنية، فقد بدأت الحرب عقب انقلاب المشير عبد الله السلال على الإمام محمد البدر حميد الدين وإعلانه قيام الجمهورية في اليمن، وهرب الإمام إلى السعودية وبدأ بالثورة المضادة من هناك.

وقد تلقى الإمام البدر وأنصاره الدعم من السعودية والأردن وبريطانيا، وتلقّى الجمهوريون الدعم من مصر بقيادة جمال عبد الناصر، وقد جرت معارك الحرب الضارية في المدن والأماكن الريفية، وشارك فيها أفراد أجانب غير نظاميين فضلًا عن الجيوش التقليدية النظامية، كان الهدف الأصلي للرئيس الراحل جمال عبد الناصر من تدخله في الحرب الأهلية اليمنية هو إقامة حكومة يمنية تكون جمهورية في الشكل، ويقودها رجال على استعداد لاتباع سياساته القومية والاشتراكية العربية، ولكن أُحبطت جهوده بسبب القوة والثبات غير المتوقع للملكيين، والدعم المُقدم من المملكة العربية السعودية، وقد أدى الفشل في إخضاع أنصار الإمام والمشاحنات والانقسامات بين القوات الجمهورية إلى زيادة جمال عبد الناصر في أعداد الرجال والعناصر المادية، واتخاذ صوت أكبر ليس فقط في إدارة الحرب، ولكن في سيطرة الحكومة الجمهورية اليمنية.[٣٦]

أرسل عبد الناصر ما يقارب (٧٠,٠٠٠) جندي مصري، وبالرغم من الجهود العسكرية والدبلوماسية، فإن الحرب وصلت إلى طريق مسدودة، واستنزفت السعودية بدعمها المتواصل للإمام طاقة الجيش المصري، وأثرت على مستواه في حرب ١٩٦٧م، وأدرك عبد الناصر صعوبة إبقاء الجيش المصري في اليمن، وانتهت المعارك بانتصار الجمهوريين، وفكّهم الحصار الملكي على صنعاء في فبراير ١٩٦٨م، وسبقها أيضًا انسحاب بريطانيا من جنوب اليمن، وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية(٣٧).

يصف المؤرخون العسكريون المصريون إلى الحرب في اليمن بأنها "فيتنام مصر"، بل إن الرئيس المصري جمال عبد الناصر أعرب عن أسفه للسفير الأمريكي في القاهرة أن الحرب في اليمن أصبحت "فيتنامًا"، ووصفها رئيس الوزراء انذاك على صبري بـ "فيتنام مصر"، فعلى مدار الحرب التي استمرت خمس سنوات – من عام ١٩٦٢م إلى عام ١٩٦٧م – فَقَدَجمال عبد الناصر أكثر من (١٠.٠٠٠) رجل، وبدد مليارات الدولارات، ووضع نفسه في زاوية دبلوماسية كان السبيل الوحيد للخروج منها هو الحرب مع إسرائيل، كما أدرك جمال عبد الناصر بنهاية الحرب أن اليمن بالنسبة لمصر كانت كفيتنام بالنسبة للولايات المتحدة، وكانت أفغانستان بالنسبة للاتحاد السوفيتي، والجزائر بالنسبة لفرنسا، ولبنان بالنسبة لإسرائيل، وكتب مايكل أورين Michael Oren (السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة) أن المغامرة العسكرية المصرية في اليمن كانت كارثية لدرجة أن "حرب فيتنام من الممكن وصفها بأنها "يمن الولايات المتحدة(٣٨).

وبحلول عام ١٩٦٧م، تركزت القوات المصرية في مثلث الحديدة، وتعز، وصنعاء للدفاع عنه، بينما قامت القوات الجوية بقصف مواقع في جنوب السعودية وشمال اليمن. وفي أغسطس قام عبد الناصر باستدعاء (١٥,٠٠٠) جندي لتعويض الجنود الذين فُقدوا في حرب ذلك العام مع إسرائيل، وفي مؤتمر القمة العربية بالخرطوم

الذي عُقد بعد الحرب، أعلنت مصر أنها مستعدة لسحب قواتها من اليمن، واقترح وزير الخارجية المصري محمود رياض إعادة إحياء اتفاق جدة لعام ١٩٦٥م، وقبل الملك فيصل الاقتراح، ووعد البدر بإرسال قواته للقتال مع مصر ضد إسرائيل، ووقع عبد الناصر والملك فيصل اتفاقية تنص على سحب القوات المصرية من اليمن، ووقف المساعدات السعودية للملكيين، وإرسال مراقبين من ثلاث دول عربية محايدة؛ هي العراق، السودان، المغرب، ورفض عبد الله السلال الاتفاق، واتهم عبد الناصر بخيانته، وقامت مصر بإعادة ممتلكات سعودية بقيمة (١٠٠) مليون دولار كانت قد جمدتها سابقًا، وتراجعت السعودية عن تأميم ثلاثة مصارف مملوكة لمصريين[٣٩].

٢- استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في كِتاف (قنبلة كِتاف).

تُعد مديرية كِتاف[٤٠] من أكبر مديريات محافظة صعدة في اليمن، وتقع بالتحديد في شرق محافظة صعدة، ويحتوي إقليم شرق صعدة على قمم جبلية شديدة الوعورة والارتفاع، تتخللها الواحات والصحاري الداخلية، وتقطعها الكثير من الوديان الواسعة التي تصب في صحراء الربع الخالي كوادي أملح ووادي " آل أبوجبارة " وغيرهما، وربما كان هذا سببًا عسكريًا من أسباب غارات الجمهورية العربية المتحدة بالأسلحة الكيميائية بكثافة على أنصار الملكية بذلك الإقليم، فالطبيعة الجغرافية الجبلية لهذه المنطقة عجزت أمامها المعدات العسكرية التقليدية.

وفيما يبدو أن مدينة كِتاف كانت من مراكز ومناطق تجمع الملكيين الرئيسة طيلة سنوات الحرب الأهلية اليمنية؛ حيث يلاحظ المتتبع لعمليات الحرب العسكرية للوهلة الأولى أن مدينة كِتاف كانت دائمًا في مرمي الغارات الجوية المصرية وجيش الجمهورية، وبشكل خاص أواخر عام ١٩٦٦م، وأوائل ١٩٦٧م؛ فقد كان نصيب كِتاف من غارات الجيش المصري (١٥) قنبلة غازية في كل غارة جوية تمت في الفترة من (ديسمبر ١٩٦٦م – يناير ١٩٦٧م)، وبالرغم من صعوبة تأكيد أرقام الخسائر، فإن

معظم الروايات تقدر أن مئات المدنيين والمقاتلين الملكيين قتلوا في كل غارة، وأن القرويين ماتوا بسبب "الاختناق"، علاوة على القصف بالأسلحة التقليدية قبل ديسمبر ١٩٦٦م وطيلة سنوات الحرب الأهلية اليمنية منذ ١٩٦٢م(٤١).

فخلال شهر ديسمبر ١٩٦٦م، وفي ضوء تطورات الموقف، وفشل المساعي للوصول إلى حل مع السعوديين، وتنفيذًا لقرار قائد القوات العربية في اليمن – واصلت القوة الجوية في المسرح أعمال الاستطلاع المسلح في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والوسطى مع تدمير التكديسات ووسائل النقل والتجمعات المكتشفة التابعة للملكيين، وامتد ذلك الاستطلاع شمالًا حتى نجران، كما تواصلت أعمال القصف الجوي الذي تركز على تجمعات الملكيين المكتشفة التي تمثلت بشكل رئيس في مناطق كتاف، وصعدة، وعظلة، وهران، وخولان، إضافة إلى بَنِي سلامة وأنس، فضلًا عن قصف القوة الجوية منطقة الحيمة الداخلة، ومعاونتها أعمال قتال اللواء (١١٧) المشاة وقوات العواضي في أثناء هجومها لحسم الموقف في منطقة أرحب، وفي الوقت ذاته بادرت القوة الجوية إلى تلبية احتياجات النقل والإمداد الجوي لقوات المسرح، بما يزيد على (١١٠) طلعات ما بين قواعد الإمداد في القاهرة وصنعاء والحديدة ومناطق انتشار القوات في المسرح(٤٢).

ومن ثم أصبح واضحًا لدى الجيش المصري أن مركز قوة الملكيين في صعدة وكِتاف، وأن الأسلحة التقليدية لم تعد صالحة لحسم الموقف العسكري بين الطرفين خاصة مع اندلاع حرب ١٩٦٧م وهجوم إسرائيل على مصر، وبالتوازي مع ذلك كان برنامج مصر من الأسلحة الكيميائية هو البرنامج الأكثر تقدمًا في المنطقة، بل يُعتقد أن هذا البرنامج وصل إلى ذروته في الستينيات من القرن الماضي، وأن مصر واحدة من البلدان القليلة التي استخدمت الأسلحة الكيميائية منذ انقضاء الحرب العالمية الأولى في أثناء الحرب الأهلية اليمنية، حيث استخدمتها مصر ضد القوات والمدنيين الملكيين في اليمن وإقليم الشمال وإقليم شرق اليمن.

كان أول استخدام للأسلحة الكيميائية (الغاز المسيل للدموع أو كلوريد الفيناسيل CN) في يوم ٨ يونيو ١٩٦٣م؛ حيث تم إسقاط أول قنابل جوية من قبل طائرات القوات الجوية المصرية تحمل الغاز المسيل للدموع، وكانت أهدافهم القرى الملكية جنوب "صعدة" بالقرب من الحدود مع المملكة العربية السعودية، وأصيبت عشرات القرى، ومن أكثر القرى تضررًا قرية الكومعة، وهي قرية تتكون من نحو (١٠) ألف نسمة في شمال اليمن، مما أسفر عن مقتل نحو سبعة أشخاص وإلحاق أضرار بالعينين والرئتين لخمسة وعشرين آخرين، وقد كانت هذه الغارة من قبيل تجريب السلاح، إذ وصفت القنابل بأنها "محلية الصنع، ومن صنع هواة، وغير فعالة نسبيا"، وأشارت السلطات المصرية أن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها على الأرجح قد سببها النابالم وليس الغاز، وأشارت جولدا مائير – وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك – في حديث صحفي إلى أن عبد الناصر أيضًا لن يتردد في استخدام الغاز ضد إسرائيل. ولم ترد تقارير عن استخدام مصر للغاز خلال عام ١٩٦٤م، ولم يتم الإبلاغ سوى عن عدد قليل من الحالات في عام ١٩٦٥م(٤٣). وبرغم أن الهجوم كان فعالًا في التسبب في وقوع إصابات، فإن رد الفعل الدولي كان صامتًا، كما أن مصر امتنعت عن استخدام الأسلحة الكيماوية خلال السنوات الثلاث التالية، وقد كان ضبط النفس هذا على الأرجح بسبب جهود جمال عبد الناصر لعقد اتفاق سلام مع المملكة العربية السعودية، وتدهور علاقات القاهرة مع واشنطن(٤٤).

غير أن وثائق الخارجية الأمريكية اشارت إلى استخدام الأسلحة الكيميائية للخروج من فخ اليمن الذي سقط فيه جمال عبد الناصر؛ فهناك مؤشرات على أن الجمهورية العربية المتحدة ربما كانت تستعد لهجوم كبير آخر، كان هدفه – كما كان الجهد المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة واليمنية في أغسطس ١٩٦٤م – القضاء على مراكز المقاومة الملكية، وقطع طريق الإمداد الملكي من المملكة العربية

السعودية حتى لا تصل قوات إضافية إلى الملكيين في اليمن، وتستخدم قيادة الجمهورية العربية المتحدة أسلحة مثل القنابل التي تزن (٦٦٠٠) رطل والألغام الكيماوية – على ما يبدو– لإرهاب أفراد القبائل، وأشارت الوثائق إلى توقع نجاح عبد الناصر في احتلال الأراضي وإلحاق الهزائم المحلية، ولكن لا يُعتقد أن المصريين قادرون على اختراق ثبات الجبال الوعرة التي ستنسحب إليها القبائل الملكية خاصة مع استياء الكثير من القادة الجمهوريين، وكان الدعم القبلي للمصريين أقل مما كان عليه في الماضي، كما توقعت الإدارة الأمريكية هجوم مصري مكثف قد يؤدي إلى بعض الغارات بالقنابل داخل المملكة العربية السعودية، ولكن لن تُقدم الجمهورية العربية المتحدة على غزو الأراضي السعودية(٤٥).

وظهرت تقارير عن استخدام الغاز بصورة أكثر تكرارًا في أواخر عام ١٩٦٦م، وبالتحديد في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٦٦م، فقد تم إلقاء خمس عشرة قنبلة غاز نتج عنها مقتل شخصين، وجُرح خمسة وثلاثين آخرين، وفي ٥ يناير ١٩٦٧م حدثت أكبر واقعة هجوم بالغاز على قرية كِتاف، مما تسبب في إصابة (٢٧٠) شخصًا، وكذلك حدوث (١٤٠) حالة وفاة، ربما كان ذلك الهجوم يستهدف الأمير حسن بن يحيى الذي كان قد أنشأ مقره في مكان قريب من موقع الهجوم، ونفت الحكومة المصرية استخدام الغاز السام، وزعمت أن بريطانيا والولايات المتحدة كانا يستخدمان تلك التقارير كحرب نفسية ضد مصر، واعلنت الحكومة المصرية في الثاني عشر من فبراير ١٩٦٧م إنها سترحب بتحقيق من قبل الأمم المتحدة، غير أن يوثانت **U Thant (١٩٦١– ١٩٧١م)** تجاهل في أول مارس ١٩٦٧م الشكاوى السعودية إلى الأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في اليمن، وأصر على أن يتعامل مجلس الأمن مع الأمر(٤٦).

وأعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريرًا كاملًا عن هجمات القنابل الغازية منذ عام ١٩٦٦م، مشيرة إلى أن الضحايا اليمنيين ماتوا بعد

١٠ إلى ٥٠ دقيقة من الهجوم الأولي مع خروج الدم من الأنف والفم، ولكن بدون أي علامة على بشرتهم، وظل الناجون يعانون من صعوبة في التنفس، أو أصيبوا بسعال مزمن، أو فقدوا البصر. وأكدت تقارير تشريح الجثة أن حالات الوفاة بسبب الوذمة الرئوية النزفية التي من المحتمل أن تكون ناجمة عن استنشاق الغاز السام، حيث لم يكن هناك دليل على حدوث صدمة خارجية للضحايا، وبعد هجوم بالغاز في شمال اليمن في ١٠ مايو/ أيار ١٩٦٧م وصف أطباء اللجنة الدولية للصليب الأحمر ريموند جانين Raymond Janine وويلي بروتش Willie Broch الأعراض الظاهرة على الضحايا بأنها: "ضيق في التنفس، وسعال، ورغوة وردية في الفم، وذمة عامة، وخاصة الوجه؛ لا إصابات جسدية"، وأشار تحليل الغشاء المخاطي في المسار التنفسي للضحايا ورئتيهم إلى أن الغازات المحتملة في هذه السموم تشمل الفوسجين، وغاز الخردل، واللويزيت، والكلوريد، أو بروميد السيانوجين، أو كلارك الأول والثاني، وأضاف عملاء بريطانيون على الأرض في اليمن غاز السارين إلى قائمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واتهموا السوفييت بتزويد القوات الجوية المصرية بأسلحة كيماوية لاستخدام اليمن كأرض اختبار لفعاليتها(٤٧).

وتؤكد الوثائق البريطانية أن الأسلحة المصرية في أوائل عام ١٩٦٧م شهدت تطورًا ملحوظًا وتحديدًا في ٥ يناير ١٩٦٧م؛ حيث قامت القوات المصرية بغارة على مدينة كِتاف ضربت فيها المدينة بقنبلة كيميائية بيولوجية، ووصف شاهد عيان على الغارة؛ أن القنبلة التي شُنّت على كِتاف تنُم عن أسلوب مُطوّر للهجوم؛ فقد أُسقِطت مؤشرات الأهداف وقنابل الدخان لتحديد سرعة الرياح واتجاهها، ولم يتم إلقاء قذائف حارقة أو ذخائر شديدة الانفجار خلال هذه الغارة، وإنما كانت قنابل مدفعية تحمل بداخلها المواد الكيميائية، ولم

يُقَـر بـأي حـالات وفـاة حـدثت بسـبب الحـروق أو التفجيـر أو الشـظايا المتنـاثرة، وعـلاوة علـى وفيـات الماشـية، قُتـل فـي هـذه الغـارة حـوالي (١٢٠) فـردًا، وتـم إصابة (٩) أفراد، وكانت دقة التسليم دليلا على مقذافية جيدة للأسلحة(٤٨).

والتقطـت مجموعـات الاسـتخبارات الميدانيـة (١ و٢ و٣) الموجـودة فـي كِتـاف عـددًا مـن الصـور بعـد الغـارة بفتـرة قصـيرة وضّـحت أن مقدّمـة القنبلـة غيـر مدببـة وثقيلـة وأجـزاء كبـرى مـن الهيكـل، كمـا أن فوهـة القنبلـة السـطحية تـدل علـى إذابـة لحظيـة ومحتـوى صـغير مـن المـواد شـديدة الانفجـار، كمـا أنـه تجتمـع أجـزاء القنبلـة فـي إطـار ١٠ – ١٥ يـاردة مـن الفوهـة، وهـو مـا يعـد دلـيلًا فوتوجرافيًـا قويًـا علـى تطـور فـي الأسـلحة الكيميائيـة والبيولوجيـة المصـرية، وأن البرنـامج المصـري الكميـائي لـيس حـديث النشـأة، بـل مـر بمراحـل كثيـرة حتـى وصـل لهـذا التقـدم، كمـا رسـم مصـدر ذو خلفيـة عسـكرية خـلال ٢٤ سـاعة بعـد الهجـوم وأحـد عناصـر مجموعـة الاسـتخبارات الميدانيـة (٤) مخططًـا للغـارة المصـرية علـى كِتـاف، ووُثِّـقَ فـي الرسـم أن كـل أجـزاء المقدمـة الثقيلـة وجِـدَت داخـل الفوهـة، وبـيّن أن كـل الأجـزاء لهـا نفـس النـوع مـن الكسـر، حيـث تنفجـر لتنفـتح مخلّفـةً تشـققات شـعاعية أشـبه بـ بـتلات الزهـرة، وذُكِـرَ أيضًـا أن المقدّمـة لـم تكـن بيضـاوية الشـكل وغيـر حـادة، بـل ذات شـكل مجـوّف أو كُـرّي جزئيًـا، وتكوّنـت المقدّمـة مـن الفـولاذ بسـمك ٢–٣ بوصـات فـي المركـز مسـتدقّة بقـدر بوصـة واحـدة عنـد القطـر الخـارجي حيـث تلـتحم المقدمـة بـالمركز، وقـد تـم تركيـب الـدوّارات المسـلّحة وتقنيـة المصـهر فـي قلـب المقدمـة، ويقـدّر سُـمك مركـز القنبلـة ب١٢–١٤ بوصـة تقريبًـا مـن حيـث القطـر، وصُـنِع مـن الفـولاذ بسُـمك ربـع بوصـة تقريبًـا، كمـا لاحـظ المصـدر أن أنبـوب التغليـف يحمـل رباطًـا أحمـر وآخـر أصـفر ذا أخضـرار بسـمك بوصـتين فـي المـؤخرة، واتخـذ ذيـل القنبلـة ذو الشـكل المخروطـي المعتـاد جُنيحـا أسـطواني

الشكل متصلا بأربعة مراوح بالإضافة إلى دوّارات تصلّب بينيّة داخل الجُنيح، ولم يلحظ المصدر أي دلالات واضحة على سدادات أو ثقوب تعبئة، بل وجد صامولة سداسية الشكل على أخر الجُنيح(٤٩).

وتشير التقارير إلى أن السبب في تطور الأسلحة المصرية يكمن في الدعم السوفيتي لمصر، وأن الأمر يتلخص في أن الجمهورية العربية المتحدة استخدمت أسلحة كيميائية في الهجوم على كِتاف في ٥ يناير ١٩٦٧م في هيئة قنابل الـ (ZAB – ١٠٠ –١١٤) السوفيتية معادة التعبئة(٥٠)، وتسلحت قوات الجمهورية العربية المتحدة الجوية بطائرات سوفيتية الصنع ومزودة بأسلحة جوية من ذات المصدر (الاتحاد السوفيتي)، وعُرِف عن تلك القنابل التي استُخدِمَت من قِبَل الجمهورية العربية المتحدة في اليمن أنها احتوت على مواد شديدة الانفجار (FAB) وذخيرة حارقة (ZAB) بوزن ٥٠–١٠٠ كجم (٢٢٠–١، ١٠٠ رطل)(٥١)؛ أي أنه وفقًا لتقرير المخابرات البريطانية، كانت أسلحة الغاز عبارة عن قنابل حارقة سوفيتية من طراز ZAB تم تعديلها بواسطة علماء مصريين باستخدام عوامل كيميائية.

جدول رقم (١):

يوضّح الفرق بين القنابل المستخدّمة في كِتاف وبين قنابل الـ ZAB –١٠٠ – ١١٤ السوفيتية

وجه المقارنة	قنبلة كِتاف	ZAB -100 – 114
الطول	.....	٣٩ بوصة
القطر	١٢-١٤ بوصة (مقدّرة بعد فحص أجزاء القنبلة)	١١ بوصة
سُمك الهيكل	٤/١ بوصة تقريبا	١٢ مم
البنية	مخروطي المقدّمة (فولاذ ثقيل مختوم)	مخروطي المقدّمة (فولاذ ثقيل مختوم)
	الجزء الرئيس من الهيكل: أسطواني	الجزء الرئيس من الهيكل: أسطواني
	الجزء الخلفي: مخروطي	الجزء الخلفي: مخروطي
حافظات الصمام	المقدّمة فقط	المقدمة فقط

يتضح من المقارنة السابقة – وكما ذكرت تقارير وزارة الدفاع البريطانية– أن قُطر قنبلة كِتاف قريبًا من قطر قنبلة الـ ZAB، كما تتماثل البنية الهيكلية والمقدمة لكلتا القنبلتين، والفرق الجليّ بينهما هو الشكل الأسطواني لمؤخرة قنبلة كِتاف (فيج ٤)، بينما تحمل قنبلة الـ ZAB مؤخرة ذات شكل صندوقيّ (فيج ٥). اتضح هذا الفرق بناءً على حقيقة أنه بين ١٩٤٦م و١٩٥٤م تغيّر شكل مؤخرة القنبلة السوفيتية من الشكل الصندوقيّ إلى الأسطواني، لذا كان من الممكن صناعة قنبلة كِتاف بعد ١٩٤٦م. المخطط رقم ٦ في فيج يصوّر نوعًا قديمًا من قنبلة الـ ZAB – ١٠٠ –١١٤ ذات المؤخرة الصندوقيّة(٥٢).

أما عن سمات القنبلة فتُعَد بنية قنبلة الـ ZAB ذات المقدّمة المسطّحة والهيكل الفولاذي الرفيع بنية مثالية لاستخدامها كسلاح كيميائي، فلم تكن القنبلة ذات مواد التغليف السميكة لتصلح أن تلعب دور سلاح حربي؛ حيث تحتاج إلى شحنة مفجّرة للغلاف وتقليل تابع لكفاءة نثْر المحتويات، مع هذا، قد يفجّر الصمام والشحنة المفجّرة الغلاف. وأقر فلاحو كِتاف بأن صوت القنابل لم يكن عاليا كما هو الحال في الهجمات حاملة الذخيرة شديدة الانفجار، الأمر الذي توافق مع استخدام الشحنات المفجّرة. بالتالي، أصبح من المعقول افتراض أن المصريين قد يفضّلون استخدام القنابل السوفيتية مثل ZAB – ١٠٠– ١١٤ على أن يستخدموا قنابل من صنعهم؛ لأنها ستكون مناسبة لمُزلقات الطائرات القاذفة IL -28 Beagle، وستقبل صمامات السلاح السوفيتيّ ووصلات التحكّم بوضع الصمامات(٥٣).

وصف المصدر قنبلة كِتاف بكونها تحمل رباطين؛ أحدهما أحمر على المقدّمة والآخر أصفر ذو ضوء أخضر على الهيكل، وتفيد معلوماتنا التي توصّلت إليها مصادرنا الموثوقة المتعددة أن قنابل الـ ZAB الحارقة التي حملتها الطائرات السوفيتية تحمل رباطًا أحمر على المقدّمة فقط، وأشار مصدر واحد فقط إلى أن القنابل الكيميائية التي حملتها الطائرات السوفيتية تحمل رباطًا أصفر على المقدّمة، ولأن المصريين كانوا يستخدمون قنابل الـ ZAB المقدمة من الاتحاد السوفيتي في اليمن لاستخدامهم الأصلي (الذخيرة الحارقة)، فمن غير المرجّح إطلاقًا أنهم سيرضون بوضع علامة واضحة للذخيرة الحارقة على قنبلة كيميائية، كان الأسلوب الأبسط للتعديل ليكون وضْع رباط آخر على الهيكل، وترك الرباط الأحمر على المقدّمة، على أي حال، ليس هناك دليل على وجود أي قنابل سوفيتية كإمداد للجمهورية العربية المتحدة كنوع من الأسلحة الكيميائية السامة(٥٤).

ولكن هذا الأمر أكدته وثائق الخارجية الأمريكية؛ حيث أشارت إلى أن الجمهورية العربية المتحدة نفذت هجمات الغاز في اليمن منذ الأول من يناير ١٩٦٧م؛

هجوم ٥ يناير على كتاف قتل فيه (١٥٥) شخصًا والكثير من الحيوانات، وأصيب أكثر من (٤٠) شخصًا، كما نفذت مصر هجوم ٦ أيار/ مايو على بيت "مران" الذي قُتل فيه شخصان وجرح (١٥)، كذلك هجوم ١١ مايو على "جاهار" و"القذافة" حيث قُتل (٥١) ثم (٢٤) على التوالي، وفي ١٧ مايو قامت بهجوم على قرية القذافة حيث يُزعم مقتل ١٠٠ شخص مختبئين في كهف، علاوة على هجمات الأسبوع الممتد من ١٤ إلى ٢٠ مايو/ أيار على قرى "ناغير" و"قويس" و"كور" في منطقتي "أرحب" و"خولان"، وقال مسئول بالصليب الأحمر الدولي إن إجمالي عدد الضحايا في تلك القرى الثلاث بالإضافة إلى "جاهار" و" القذافة" خلال الأسبوع كان حوالي ٢٤٣ قتيلًا، وأن هناك أدلة مؤكدة على وجود غاز أعصاب فتاك للغاية في المنطقة التي تعرضت للهجوم في مناسبة واحدة على الأقل، ربما تم أيضًا استخدام الخردل وربما الفوسجين(٥٥).

وأعلنت هيئة الإذاعة العربية الجنوبية في ٢٠ مايو أن الجمهورية العربية المتحدة ألقت قاذفات القنابل مستخدمة موادًا شديدة الانفجار والغازات السامة في ١٨ مايو، وداهمت قرى الملكيين في بيت غدير وبيت جابز Jabas ونوفل على بُعد ٢٠ ميلًا إلى الشمال من صنعاء؛ حيث قُتل (٣٨) شخصًا، كما تُفيد جريدة ديلي نيوز في ٢٠ مايو أن المسئولين الأمريكيين لديهم أدلة على أن قنابل الغاز السامة التي أسقطت في هجوم على "نجران" و"جيزان" تحمل علامات تشير إلى الأصل الروسي، كما اعتقد المسئولون أن الغاز المستخدم في "نجران" و"جيزان" كان "نوعًا أكثر حداثة من العوامل المميتة، وكان يستخدمه العلماء الشيوعيون لأغراض تجريبية(٥٦).

وفي ١٠ مايو١٩٦٧م قصفت الجمهورية العربية بالغاز قريتي "جاهار" و"جدافة" في وادي حيران، حيث كان مقر القيادة للأمير محمد بن محسن، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل خمسة وسبعين شخصًا على الأقل، وقد نبه الصليب الأحمر في بيانه الذي أُصدر بتاريخ ٢ يونيو ١٩٦٧م في جنيف إلى ذلك الأمر، وأعرب فيه عن

قلقه، وأدلى معهد الطب الشرعي في جامعة برن بيانا – استنادا إلى تقرير الصليب الأحمر– رجح فيه أن الغاز المستخدم هو أحد المشتقات الهالوجينية مثل " الفوسجين"، أو "غاز الخردل"، أو "اللويزيت"، أو "كلوريد أو بروميد السيانوجين، وتوقفت هجمات الغاز لمدة ثلاثة أسابيع بعد حرب يونيو ١٩٦٧م أو ما يعرف بنكسة حزيران، ولكن استؤنفت في يوليو (الشهر اللاحق)، ضد جميع أنحاء اليمن المؤيدة للملكية، واختلف تقديرات الإصابة بالغاز خلال تلك الحرب، ولكن هناك افتراض – وهو افتراض محافظ– أن غاز الخردل والقنابل الجوية المليئة بالفوسجين قد تسببت في وقوع ما يقرب من (١٥٠٠) حالة وفاة، و(١٥٠٠) حالة أصابة"[٥٧].

ووسط تلك الغارات واصل المصريون والسعوديون اتصالاتهم في محاولة للتوصل إلى تسوية دون توقف، وربما كان الملك فيصل حريصًا على استمرار المحادثات حتى لا يعطي جمال عبد الناصر ذريعة لمزيد من الهجمات عليه مرة أخرى، ولكن فيما يبدو – بتتبع الأحداث – أنه أيضًا كان يرى أن استمرار الحرب له مزايا معينة؛ أهمها جعل المصريين ينفقون الموارد في اليمن، خاصة وأنه شعر أن الوقت في صالحه وفي صالح القضية اليمنية؛ ووفقًا لذلك، لن يكون فيصل مستعدًا للتنازل عن هدفه الأساس، وهو انسحاب الجزء الأكبر من قوات عبد الناصر من الأراضي اليمنية، ويبدو أنه كان يرى أيضا ضرورة إنشاء حكومة يختارها ويقبلها إجماع واسع من اليمنيين، أما المصريون كان من رأيهم إبقاء الاتصال مفتوحًا، على أمل إيجاد عملية أو آلية يمكن التلاعب بها لصالحهم، ومن المحتمل أن الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر قد حاولا جمع الملكيين والجمهوريين معًا مرة أخرى، لكن احتمالات التقدم نحو حل في الأشهر الستة التالية للحرب أو نحو ذلك قاتمة، ورأت الخارجية الأمريكية أن المصريين سيضطرون للموافقة في الوقت المناسب على تسوية حل وسط كلما طال ذلك الوقت[٥٨].

الخاتمة

مما سبق دراسته يتضح الآتي:

أوضحت الدراسة أن القوات الإسرائيلية استخدمت معظم أنواع الأسلحة المحرمة دوليًا، كالقنابل الانشطارية، والعنقودية، والغازية السامة، والمثيرة للأعصاب، والقنبلة الفراغية التى استخدمت لأول مرة في تاريخ الحروب، في قصفها للمدن الفلسطينية وخلال حروبها في لبنان، ولم يحرك العالم ساكنا.

غير أن المثير للدهشة أن تركيز الجهود الدولية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية على نزع أسلحة الدمار الشامل من جميع دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل، فكثيرا ما توقع إسرائيل على اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل دون أن تصادق عليها، وهو الأمر الذي يأتي خدمة لمصالح الكيان الصهيوني، ودعمًا لسياسته العدوانية والتوسعية، وفرض هيمنته على المنطقة.

أوضحت الدراسة أيضًا أن مصر استخدمت الأسلحة الكيميائية في الحرب الأهلية الدائرة باليمن بشكل كثيف، دون مجال للشك، وهو الأمر الذي يحسم الجدال بشأن هذا الأمر، وينهي التضارب في الآراء حوله، وبالطبع أحدثت هذه الأسلحة إصابات متنوعة وبالغة، أقلها بتر الأعضاء من جسم الإنسان المصاب، إضافة إلى تأثيرها في البيئة، علاوة على حالات الوفاة.

كما أوضحت الدراسة أن مصر لديها برنامج كيميائي متكامل منذ ستينيات القرن العشرين، بل لديها قدرة إنتاجية هجومية، وذلك من خلال عدد من المنشآت أهمها مصنع أبوزعبل (٨٠١)، مصنع الهايكستب (١٨)، وقد كان البرنامج الكيميائي المصري متعدد الأغراض (المدنية السلمية، والحربية).

وفيما يبدو أن مدينة كِتاف بمحافظة صعدة كانت من أهم مراكز ومناطق تجمع الملكيين الرئيسة طيلة سنوات الحرب الأهلية اليمنية؛ حيث يلاحظ المتتبع

لعمليات الحرب العسكرية للوهلة الأولى أن مدينة كِتاف كانت دائمًا في مرمى الغارات الجوية المصرية وجيش الجمهورية، وبشكل خاص أواخر عام ١٩٦٦م وأوائل ١٩٦٧م.

علاوة على ذلك، كانت الطبيعة الجغرافية لكتاف سببًا من أسباب قصفها تحديدًا بالأسلحة الكيميائية؛ حيث تُعد مديرية كِتاف والبقع من أكبر مديريات محافظة صعدة في اليمن، وتقع بالتحديد في شرق محافظة صعدة، ويحتوي إقليم شرق صعدة على قمم جبلية شديدة الوعورة والارتفاع، وتتخللها الواحات والصحاري الداخلية، ويقطعها الكثير من الوديان الواسعة التي تصب في صحراء الربع الخالي كوادي أملح ووادي " آل أبو جبارة " وغيرهما، وربما كان هذا سببًا عسكريا من أسباب غارات الجمهورية العربية المتحدة بالأسلحة الكيميائية بكثافة على أنصار الملكية بذلك الإقليم، فالطبيعة الجغرافية الجبلية لهذه المنطقة عجزت أمامها المعدات العسكرية التقليدية.

أدى الاتحاد السوفيتي والعلماء الألمان دورًا ملحوظًا في بناء برنامج مصر الكيميائي، بل كان أحد المصادر الرئيسة لتسليح الجيش المصري بمختلف أنواع الأسلحة، وهو ما ظهر واضحًا في الاستجابة الفورية لتزويد مصر بطائرات النقل التي كانت تحتاج إليها لسرعة نقل القوات إلى اليمن، ومشاركة الأطقم السوفيتية في جسر النقل الجوي إلى حين استكمال الطيارين المصريين تدريبهم على تلك الطائرات، فضلًا عن تزويد القوات المسلحة المصرية باحتياجاتها من الذخائر والوقود التي ازدادت معدلات استهلاكها مع تصاعد الحرب اليمنية.

تظل الأسباب الفعلية لاستخدام الأسلحة الكيميائية غير مدروسة بالرغم من استخدامها المستمر في النزاعات خاصة عند استخدام تلك الأسلحة في الحروب الأهلية في البلد الواحدة.

الهوامش

(١) فيما يتعلق ببداية ظهور المصطلح؛ فقد اختلفت الآراء في متى وأين ظهر مصطلح أسلحة الدمار الشامل؛ فهناك من يرى أنه تم استعمال هذا المصطلح لأول مرة في عام ١٩٣٧م مع القصف الجوي لمدينة گرنيكا – Guernica بإسبانيا، والبعض يرجح أنه ظهر خلال الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ م مع إلقاء الطائرات الأمريكية أول قنبلتين ذريتين في التاريخ على المدينتين اليابانيتين هيروشيما – Hiroshima ونجازاكي – Nagasaki اللتين أدتا إلى مقتل ٦٦٠٠٠ من المدنيين جراء انفجار وتسخين سلاح نووي واحد، ولقد ارتفع عدد الضحايا إلى ١٤٠,٠٠٠ بحلول نهاية العام على خلفية الإشعاعات الناتجة عن استخدام القنبلة النووية. انظر: عبد الهادي مصباح: الأسلحة البيولوجية والكميائية بين الحرب والإرهاب والمخابرات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٣.

(2) Ministry of defence; defence Intelligence staff , Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Egyptian Chemical Weapon Employed in the Yemen at Kitaf in January 1967, august 1968.and see also; Asher Aviad Orkaby; The International History of the Yemen Civil War, 1962-1968, A dissertation To The Committee on Middle Eastern Studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the subject of History and Middle Eastern Studies Harvard University, Cambridge, Massachusetts , April 2014, p 125.

(3) Ministry of defence; defence Intelligence staff (Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Egyptian Chemical Weapon Employed in the Yemen at Kitaf in January 1967.Op.cit.

(4) International Peace Institute; Weapons Of Mass Destruction, IPI Blue Paper No. 3. New York, 2009, Pp21-25.

(٥) لا يمكن القول إنّ البشرية عرفت الأسلحة الكيميائية منذ العصور القديمة، ولكنّ سجَّل التاريخ استخدامات متفرقة لعدة محاولات ابتكار لأسلحة غير تقليدية تقتل البشر دون سفك الدماء؛ حيث تُخبرنا الأساطير الإغريقية أنّ هرقل استخدم أسلحة احتوتْ على سُمّ من نبات "الهيدرا"، وفي

ملحمتَيْ هوميروس: الإلياذة، والأدويسة، يردُ أنّ الأسلحة المسمومة كانت تُستخدم في الحروب الإغريقية، وفي كتاب "فن الحرب" يذكر الفيلسوف الصيني "صن تزو" مادة الزرنيخ كأحد الأسلحة المستخدمة في الحروب، وقد كان أول استخدام عسكري على نطاق واسع للأسلحة الكيميائية خلال الحرب العالمية الأولى من قبل قوات الحلفاء والمحور في العام ١٩١٥م. وفي البداية كان غاز الكلور أكثر الأسلحة الكيميائية استخدامًا في الحرب قبل أن تظهر بعد فترة قصيرة الأقنعة المخصّصة للوقاية من تأثيره، وهو ما دفع الألمان إلى تطوير غاز الأعصاب الذي لم يكن بإمكان الأقنعة الحماية منه، وقد سجلت الحرب العالمية الأولى وقوع أكثر من مليون إصابة بفعل الأسلحة الكيميائية وحدها؛ فهي تُعد من أخطر أنواع الأسلحة علي مر السنين؛ وذلك لقدرتها على إبادة كل ما هو حي علي وجه البسيطة من بشر وحيوانات ونباتات. وقد برزت الأسلحة الكيميائية كأسلحة دمار شامل حقيقية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) على يد الجيش الألماني الذي بدأ أول حرب كيميائية حديثة بشن هجوم الكلور في يبرس، بلجيكا، في ٢٢ إبريل ١٩١٥م. للمزيد انظر: عبد الهادي مصباح: الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والإرهاب والمخابرات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٦) مصطفى إبراهيم فهمي: "النواحي العصبية والنفسية في الحرب الكيميائية"، مجلة الدفاع، العدد ٥٣، القاهرة، ديسمبر ١٩٩١. وانظر أيضا: نزار عبد القادر: انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إسرائيل في مصاف الدول الكبري، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد (٤٣)، وزارة الدفاع الوطني، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص ٦-٧. وأيضا:

- Barry M. Blechman, Leo S. Mackay, Jr; Weapons of Mass Destruction A New Paradigm for A New Century, Washington, October 2000, p 6.

(٧) عبد الهادي مصباح: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤-٣٣، انظر

- International Peace Institute; Weapons Of Mass Destruction, Op.cit, p26

(8) Foreign Relations Of The United States, 1969–1976, Volume E–2, Documents On Arms Control And Nonproliferation, 1969 – 1972, Document No 177, Report Prepared By The Interdepartmental Political-Military Group, Report To The National Security Council Us Policy On Toxins, Washington, January 30, 1970, Pp 5-6 and see also;

- عبد الهادي مصباح: مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

(٩) معين أحمد محمود: "الأسلحة الكيماوية، والجرثومية"، دار العلم للملايين، بيروت، يونيه ١٩٨٢م. وانظر: عبد الهادي مصباح: مرجع سبق ذكره، ص٦١-٦٤.

(10) Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume E–14, Documents on Arms Control and Nonproliferation,1973- 1976, document no 114, Editorial Note, 22 January 1975, p379.

(11) Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume E–2, Documents on Arms Control and Nonproliferation, 1969–1972, document no 177, Report Prepared by the Interdepartmental Political-Military Group, Toxins and the UK Draft Convention, the Geneva Protocol of 1925 and Hague Convention No. IV of 1907, UK Draft Relations of the United States, 1969–1976, Volume E–14, Documents on Arms Control and Nonproliferation,1973- 1976, document no 114, Editorial Note, 22 January 1975, p379. And see also:

- ممدوح حامد عطية: الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في عالمنا المعاصر، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ٤٦.، وأيضا: عبد الهادي مصباح: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(12) Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume E–2, Documents on Arms Control and Nonproliferation, 1969–1972, document No 177, Report Prepared by the Interdepartmental Political-Military Group, Toxins and the UK Draft Convention, the Geneva Protocol of 1925 and Hague Convention No. IV of 1907, UK Draft Convention, Washington, January 30, 1970, pp14-15. And see also:

- ممدوح حامد عطية: مرجع سيق ذكره، ص ٤٦. وأيضا: عبد الهادي مصباح: مرجع سيق ذكره، ص ٢٤.

(١٣) طلعت أحمد مسلم: استخدام أسلحة الدمار الشامل حسابات الضربة الأولى والثانية في الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة شئون فلسطنية، العدد ٢١٥- ٢١٦: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، فبراير- مارس ١٩٩١م، ص ٤٠-٤، وانظر أيضا: فايز سارة: إسرائيل وعسكرة المنطقة، مجلة شئون فلسطينة العدد ٢١٥- ٢١٦، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت فبراير – مارس ١٩٩١م، ص ٥٤.

(14) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) ; SIP RI Year book of World Armaments and Disarmament 1972, The near-nuclear countries and the NPT, Almqvist & Wiksell, Stockholm, 1972, p 313. And see also;

- يزيد صايغ: الشئون العسكرية الإسرائيلية تحول نوعي في التسلح، مجلة شئون فلسطينية، العدد (١٨٨)، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بروت نوفمبر ١٩٨٨، ص ص١٢٩-١٣٠.

(١٥) نزار عبد القادر: أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، عامل بالغ الخطورة في زعزعة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط تقنيات التسلح، مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد ٢٢٧، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية لوزارة الدفاع الوطني، بيروت، مايو ٢٠٠٤، ص ٥١. وانظر أيضا: يزيد صايغ: الشئون العسكرية الإسرائيلية تحول نوعي في التسلح، مجلة شئون فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٩-١٣٠.

(١٦) نزار عبد القادر: أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، عامل بالغ الخطورة في زعزعة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢. وانظر أيضا: يزيد صايغ: الشئون العسكرية الإسرائيلية تحول نوعي في التسلح، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٩-١٣٠.

(١٧) يزيد صايغ: الشئون العسكرية الإسرائيلية تحول نوعي في التسلح، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٩-١٣٠.

(18) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute, 1967–1968, document No130, Editorial Note, p 258.and see also;

- يزيد صايغ: الجدال النووي في إسرائيل الدوافع والقضايا، مجلة شئون فلسطينية، العدد (١٨٩)، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ديسمبر ١٩٨٨، ص ص٥١-٥٥.

(19) Fred Kaplan; "Little Is Known, Much Is Feared about Who Has Chemical Weapons," Boston Globe, 8 January 1989; Nicholas Beeston, "Race for the 'Poor Man's A-Bomb'; Chemical Weapons," Times of London), 21 January 1989.

(20) Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume E–2, Documents on Arms Control and Nonproliferation, 1969–1972, doc no 177, Report by the Interdepartmental Political-Military Group, Toxins and the UK Draft Convention, the Geneva Protocol of 1925 and Hague Convention No. IV of 1907 UK Draft Convention, Washington, January 30, 1970, pp14-15.and see also, Nineteenth Annual Report of the Chemical Defence Research Department, Report for the Year ended 31st December 1938, Public Record Office, WO 188/788, p. 10

(٢١) تأسست شركة أبوزعبل للكيماويات المتخصصة (AZC) في عام ١٩٥٠م في الأصل لإنتاج الوقود الدافع والمتفجرات، وبدأ الإنتاج باستخدام وقود الدفع الأحادي والمزدوج في عام ١٩٥٤م، وكذلك مادة تي إن تي للأسلحة الصغيرة وذخائر المدفعية في عام ١٩٥٩م، وتم إدخال إنتاج المتفجرات الصناعية لتلبية احتياجات محاجر التعدين، والمتفجرات السيزمية للتنقيب عن النفط، ومشاريع التنمية الوطنية الكبرى. كان الإنجاز الرئيس في هذا المجال هو مشروع السد العالي في أسوان الذي استهلك ١٢.٠٠٠ طن من الديناميت، تم توفيره بالكامل من قبل شركة AZC. ولا ينبغي الخلط بين هذا المرفق وسجن أبوزعبل الصناعي، أو شركة أبوزعبل للأسمدة والكيماويات الكائنة في أبوزعبل القليوبية بمحافظة القليوبية التي تسهم في إنتاج الصناعة الكيماوية المصرية من خلال إنتاج الأسمدة، ومتخصصة في إنتاج المواد الكيميائية الفوسفاتية مع حمض الفوسفوريك، والسوبر فوسفات الأحادي والسوبر فوسفات الثلاثي كونهما المخرجات الرئيسة لهذا المصنع الذي لا علاقة له بالمصنع (١٨)، وهو شركة تابعة للشركة القابضة للتعدين والحراريات، وفيما يبدو أن شركة أبوزعبل للكيماويات المتخصصة (المصنع ١٨) هي المصنع الرئيس لتصنيع الأسلحة الكيماوية في مصر .انظر :

جمهورية مصر العربية، وزارة الانتاج الحربي: نبذة تاريخية عن شركة أبوزعبل للكمياويات المتخصصة، موقع الوزارة علي الشبكة العنكبوتية، تم الإطلاع عليه بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٢١م الساعة الخامسة مساءً علي الرابط الآتي:

https://fact18.momp.gov.eg/Ar/History.aspx

(22) Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI) ;Volume II: CB Weapons Today: The Problem of Chemical and Biological Warfare, Stockholm International Peace Research Institute, Stockholm: Almqvist & Wiskell, 1973, p. 240 and see also; Dany Shoham, Chemical and

Biological Weapons in Egypt, The Nonproliferation Review, Vol. 5, Spring-Summer 1998, p. 54.

(23) Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI) ; SIP RI Year book of World Armaments and Disarmament 1968/69 , Almqvist & Wiksell , Stockholm, 1969, pp 66-67 and see also Anthony H. Cordesman, "The Arab-Israeli Military Balance in 2002," Center for Strategic and International Studies, January 2002, and see also; Dany Shoham, "Chemical and Biological Weapons in Egypt," The Nonproliferation Review, Vol. 5, Spring-Summer 1998, p. 57.

(24) Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI) ; SIP RI Year book of World Armaments and Disarmament 1970- 1971, Almqvist & Wiksell, Stockholm,1971,p20 and see also Anthony H. Cordesman, "The Arab-Israeli Military Balance ,Op.cit

(25) Dany Shoham The Evolution of Chemical and Biological Weapons in Egypt, the Ariel Center for Policy Research, ACPR Policy Paper No. 46, 1998, p. 57. And see also; Louise Lief, "Egypt Reviews Its Stance as Mideast Nuclear Arms Swell," Christian Science Monitor, 18 August 1980; Harvey J. Mc George, "Chemical Addiction," Defence & Foreign Affairs, April 1989, p 17.

(26) Anthony H. Cordesman, W.S. Chemical Weapons in the Middle East, December 1988, Research Memorandum No. 9, The Washington Institute for Near East Policy ,Op.cit p. 141.

(27) Schumeyer, G., Chemical Weapons Proliferation in the Middle East, US Army War College, Pennsylvania,.1990, Pp. 29 – 33. And see also; Dany Shoham, "Chemical and Biological Weapons in Egypt," the Arixel Center for Policy Research, The Nonproliferation Review, Vol. 5, Spring-Summer 1998, p. 48

(٢٨) شركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية (مصنع ٨١ الحربي): إحدى شركات الهيئة القومية للإنتاج الحربي، وقد بدأ مصنع ٨١ الحربى نشاطه الإنتاجى عام ١٩٤٩م كأول مصنع لإنتاج

ذخيرة الهاون ٨١ مم على مساحة إجمالية ٨٣٣ فدانًا بمنطقة الهايكستب، وتم إدخال صناعات عسكرية ومدنية مختلفة في السنوات التالية، وبدأ إنتاج ذخيرة الهاون – القنابل اليدوية – الهكسامين – فتيل الأمان والفتيل الانفجارى في عقد الخمسينيات، وتم تعديل اسم المصنع إلى شركة مصر الجديدة للكيماويات الحربية والمدنية (مصنع ٨١ الحربي سابقًا) كشركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة في نوفمبر١٩٦٣م طبقًا لقرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٣م، وتم القيد بالسجل التجاري تحت رقم (٢٠١٧٤) بالقاهرة في يونيو ١٩٦٤م، ثم أُعيد تشكيل الشركة تحت اسم شركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية (مصنع ٨١ الحربي سابقًا) طبقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٧٦ في يناير ١٩٧٦م. انظر:

- هليوبولس للصناعات الكيميائية، نبذة تاريخية على الموقع الرسمي لوزارة الإنتاج الحربي المصرية على الإنترنت على الرابط الآتي: https://fact81.momp.gov.eg/Ar/History.aspx تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢١م الساعة العاشرة صباحًا.

[٢٩] في عام ١٩٧٤م قدم السيد عاموس جوردان القائم بأعمال وزير شئون الأمن الدولي في وزارة الدفاع الإسرائيلية في شهادته أمام اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكي حول سياسة الأمن القومي والتطورات العلمية عددًا من الملاحظات حول قدرات الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط. يقول: "... خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م في الشرق الأوسط، أصبح من الواضح أن الاتحاد السوفيتي قد زود العرب بمعدات دفاعية للأسلحة الكيميائية، ولكن لم يتم استخدام أي أسلحة كيميائية أثناء الصراع، كما يبين لنا العتاد الذي تم الاستيلاء عليه أن المركبات القتالية السوفيتية الجديدة لديها مقصورات طاقم مضغوطة، ومنافذ مغلقة لإطلاق النار على الطاقم. ومع ذلك، يجب أن أؤكد أنه لا توجد مؤشرات على الإطلاق على أن الاتحاد السوفيتي قدم لحلفائه في الشرق الأوسط أي قدرة كيماوية هجومية، لكن لدى كل من إسرائيل ومصر القدرة التقنية على إنتاج أسلحة كيماوية.

في إشارة واضحة إلى أنه إذا اشتبهت مصر في أن إسرائيل قد تقوم بمبادرة هجومية فسيتم النظر في هذا الخيار بجدية، وفي يناير ١٩٧٤م – عندما واجه الرئيس السادات ما عَدّه وضعًا خطيرًا بشكل خاص– اعتقد الرئيس السادات أن مصر يجب أن تستخدم كل سلاح تحت تصرفها، وبعد ثلاثة أشهر، أعلن أنه إذا تصرفت إسرائيل بلا تفكير، فستستخدم مصر أي سلاح، بما في ذلك

تلك التي لم يتم استخدامها في حرب أكتوبر، ثم أعلن الجمسي بشكل أكثر وضوحًا في مناسبتين؛ الأولى في يوليو ١٩٧٥م أن مصر ستستخدم أسلحة الدمار الشامل إذا استخدمت إسرائيل خيارها النووي، والثانية في أكتوبر ١٩٧٦م، حيث أشار إلى أن مصر لديها ترسانة كبرى بما يكفي من الأسلحة البيولوجية والكيميائية لتحقيق التدمير الكامل لعدوها، وفيما يبدو أن تهديد القيادة المصرية باستخدام خياراتها الكيماوية والبيولوجية رادع.

ونشر الجيش المصري خلال عام ١٩٧٦م بعضًا من ترسانته من غاز الأعصاب معتقدًا أن أنسب استخدام لغاز الأعصاب سيكون ضد البلدات الإسرائيلية، على أي حال – بعد حرب أكتوبر – واصلت مصر باستمرار تطوير عوامل الحرب الكيميائية وتصنيع أنظمة إطلاق لهم، وبعد توقيع اتفاقية السلام لعام ١٩٧٨م، بدأت مصر تدريجيًا منذ أواخر السبعينيات فصاعدًا في التعاون مع العراق؛ حيث قدم العراق لمصر دعمًا ماليًا كبيرًا لزيادة إنتاج مصر من الأسلحة والذخائر الكيماوية، ونما التعاون الاستراتيجي التكنولوجي بين مصر والعراق في تطوير صاروخ باليستي مصمم لحمل رؤوس حربية كيميائية وبيولوجية، بعد إقامة وبدء التعاون مع العراق – لا سيما في العراق– رأت مصر أن هناك حاجة لبعض التعديلات التنظيمية فيما يتعلق بالأنشطة التي كانت تجري في مصر نفسها.

ثم ظهرت أنباء في الصحافة المصرية خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ م بشأن إعادة التنظيم الشامل للمصنع الحربي رقم ٨٠١ في أبوزعبل، والمعروف باسم شركة الكيماويات والمبيدات، وظهر التقرير الأول في إبريل ١٩٨٣م في الجريدة الرسمية، أفادت هذه الورقة الوطنية أنه بموجب مرسوم جمهوري لم يعد يُنظر إلى كل من شركة الكيماويات والمبيدات المذكورة أعلاه وشركة النصر للكيماويات الدوائية كجزء من قطاع الأدوية، وبعد أربعة أشهر ادعى موظفو شركة الكيماويات والمبيدات – الذين كتبوا لصحيفة الأهالي – أن المنشأة كانت تابعة لوزارة الدفاع منذ إنشائها، بالإضافة إلى أن موظفي الشركة فوجئوا بمعرفة أن السلطات قررت تفكيك الشركة وبالتالي الإضرار بخططهم التقاعدية، كان هذا أول مؤشر علني على أن الشركة كانت تابعة لوزارة الدفاع على مدار العشرين عامًا الماضية، ولكنها – لسبب ما – خضعت مؤخرًا لإعادة تنظيم واسعة النطاق، بعد عدة أسابيع ظهرت مقالة في جريدة الشعب ورد فيها أن شركة الكيماويات والمبيدات كانت في الواقع معملًا عسكريًا رقم (٨٠١)، وأن المنشأة قد أغلقت، مما أدى إلى ارتفاع عدد الموظفين العاطلين، وفي يناير ١٩٨٢ أعلنت مصر رغبتها في تكنولوجيا

الأسلحة الأمريكية، وهو ما تم من خلال مصنع الإنتاج المصري، يبدأ المصنع العسكري رقم ٨١ (المعروف فيما بعد باسم شركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية) في إنتاج الأقنعة الواقية من الغازات، وفي مايو ١٩٨٤م قدر مسئولو وزارة الدفاع الأمريكية أن حوالي (١٤ – ١٦) دولة لديها أسلحة كيماوية، بما في ذلك مصر.

كما أشار مقال في الواشنطن بوست في سبتمبر ١٩٨٥م إلى وجود تقارير تفيد أن مصر "يُزعم أنها تمتلك" أسلحة كيماوية، ومن بين مصادره، يشير التقرير إلى تقدير المخابرات الأمريكية الصادر في سبتمبر ١٩٨٣م من وكالة المخابرات المركزية الذي نشره في البداية مؤلفا واشنطن بوست جاك أندرسون Jack Anderson وديل فان أتا Del Van Atta في أغسطس ١٩٨٤م، وأن "مصر تلقت تدريبًا وتلقينًا عقائديًا على الأسلحة الكيماوية السوفيتية وموادًا سوفيتية أخري في الستينيات عندما كان الاتحاد السوفيتي هو القوة الرئيسة في الشرق الأوسط ". كما أشار إلى ترسانة مصر الكيماوية على الأرجح باعتبارها الأكثر تقدمًا في العالم العربي، وهو ادعاء أيده الإسرائيليون، ومن ثم تم السعي إلى فرض قيود على الأسلحة الكيميائية؛ والمسئولون قلقون من زيادة استخدام الأسلحة المحظورة، وفي يناير ١٩٨٦م ناقشت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اتفاقية محتملة للحد من انتشار الأسلحة الكيميائية، ووفقًا للمخابرات الأمريكية، فقد زود السوفيت ست دول – بما في ذلك مصر – بمواد أو تقنيات أو نصائح متعلقة بالأسلحة الكيميائية، وهو الأمر الذي أدى إلى التكهن بأن الولايات المتحدة والسوفيت قد يجتمعون قريبًا بشأن الحد من الأسلحة الكيماوية، وفي مارس ١٩٨٩م صرح مسئولون أمريكيون وسويسريون أن الشركة السويسرية كريبس إيه جي قامت بتسليم "قطع غيار" إلى مصر ليتم تركيبها في مصنع "يهدف إلى إنتاج غاز سام" في أبوزعبل، وذكرت صحيفة التايمز اللندنية في سبتمبر ١٩٩٣م أن مصر قامت بشراء ٩٠ طنًا من المواد الأساسية لصنع غاز الخردل من الهند، وتشير معلومات اتحاد العلماء الأمريكيين (FAS) إلى احتفاظ مصر بقدرات كيماوية، وأن المخزون الذي تحتفظ به يتضمن غاز الخردل والفوسجين وغاز الاعصاب VX، وأن بمقدورها استعمال هذا السلاح الكيميائي في رؤوس تزوّد بها صواريخ سكود. انظر:

- Prepared Statement of Amos A. Jordan, Acting Secretary for International Security Affairs, Department of Defence, U.S. Chemical Warfare Policy; Hearings before the Subcommittee on National Security Policy and Scientific Developments of the Committee on Foreign Affairs; House of

Representatives, 9 May 1974, p. 151. and see also; Clarence A. Robinson Jr., "Factories Tool for Alpha Jet Program," Aviation Week & Space Technology, 18 January 1982, p. 61, and also; Clarence A. Robinson Jr., "Nation Seeks Larger Production Base," Aviation Week & Space Technology, 4 January 1982, p. 41. And also; New York Times, 20 May 1984, and , Washington Post, 9 September 1985and also; Edward Cody and R. Jeffrey Smith, "Moscow Announces Chemical Arms Cuts; Soviets Agree to Investigate Libyan Plant," Washington Post, 9 January 1989, and also; Egypt Plans Poison-Gas Facility, Paper Says," Associated Press, 10 March 1989.; United Press International, 10 March 1989; Michael R. Gordon and Stephen Engelberg, "Poison Gas Fears Lead U.S. to Plan New Export Curbs," New York Times, 26 March 1989, p. 1; Peter Pringle, "Swiss Firm 'Aided Egypt in Gas Plant'," The Independent, 11 March 1989; Christian Fuerst, "Israel: Aware of the Benefits," Toronto Star, 25 March 1989; "Swiss Poison Gas Gear Reported

(30) Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI) ; SIP RI Year book of

World Armaments and Disarmament 1970- 1971, Almqvist & Wiksell, Stockholm,1971,p20. and see also Anthony H. Cordesman, "The Arab-Israeli Military Balance in 2002," Center for Strategic and International Studies, January 2002

(31) Ghita Mezzour, William Frankenstein, Kathleen M. Carley, L. Richard Carley; Systematic Assessment of Nation-States' Motivations and Capabilities to Produce Biological Weapons Carnegie Mellon University, May 2014, p14.

(32) Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI);Volume II: CB Weapons Today: The Problem of Chemical and Biological Warfare, Stockholm International Peace Research Institute, (Stockholm: Almqvist & Wiskell, 1973, p. 242. And see also; Dany Shoham The Evolution of Chemical and Biological Weapons in Egypt, Op.cit, p 49.

(33) James Martin Center for Nonproliferation Studies at the Monterey Institute of International Studies Nuclear Threat Initiative, Egypt Biological Chronology1970-2007, 2011, p8. And see also; Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI);Volume II: CB Weapons Today: The Problem of Chemical and Biological Warfare, Op.cit, p242

(٣٤) حيث ذكرت مجلة تايم في ٣٠ يناير ١٩٨٩م أن مصر هي واحدة من تسع دول على الأقل تطور أسلحة بيولوجية وفقًا لمصادر البنتاغون، وهناك شكوك أبدتها وكالة المخابرات الأمريكية عام ١٩٩٠م حول النشاط المصري في الأبحاث الكيميائية، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣م أصدرت المخابرات الخارجية الروسية تقريرًا بعنوان "تحدٍ جديد بعد" الحرب الباردة: انتشار أسلحة الدمار الشامل"، وتضمن التقرير سردًا لبرامج أسلحة الدمار الشامل في مراحل مختلفة من التطوير في ١٦ دولة، بما في ذلك مصر، وفي معرض تناوله لمسألة أنشطة الأسلحة البيولوجية المصرية، يذكر التقرير أن البلاد لديها برنامج للأبحاث العسكرية التطبيقية في مجال الأسلحة البيولوجية، ولكن لم يتم الحصول على بيانات حول إنشاء عوامل بيولوجية لصالح برامج الهجوم العسكري"، كما أعرب التقرير عن بعض المخاوف بشأن البحث السري الذي يتم إجراؤه في "مختبر طبي للبحرية الأمريكية لدراسة وتطوير وسائل مكافحة الأمراض المعدية الخطيرة بشكل خاص". أخيرًا، يدعي التقرير أنه "تتم دراسة التأثير على الثيران ذات طبيعة مختلفة، ويتم تطوير تقنيات إنتاجها وتنقيتها في الوقت الحالي في مركز أبحاث وطني، وفي تقرير صادر عن الكونجرس الأمريكي بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٩٣م تم إدراج مصر كواحدة من ثلاث دول تعد حائزة "محتملة" للأسلحة البيولوجية، وهي من البلدان التي أبلغ عنها المسئولون الغربيون – بشكل غير رسمي – أنها تسعى للحصول على أسلحة بيولوجية، أو لديها قدرة إنتاجية، أو يُشتبه في امتلاكها، وفي إبريل ١٩٩٣م ذكر تقرير الدول أن مصر لديها برنامج "بحث تطبيقي عسكري" للأسلحة البيولوجية، ولكن لا توجد بيانات معروفة حول تكوين عوامل بيولوجية لدعم البرامج العسكرية الهجومية، وأن البرنامج العسكري للأسلحة البيولوجية بدأ في فترة الستينيات والسبعينيات، وأكد الرئيس السادات على أنه يتم تخزين العوامل البيولوجية في محطات التبريد، وفي مايو١٩٩٣م ذكر التقرير أن مصر جندت – على ما يبدو– علماء ألمان لبرنامج الأسلحة البيولوجية، وذلك خلال الستينيات من القرن الماضي، كما يذكر التقرير أن الولايات المتحدة تعتقد أن مصر قد طورت عوامل حرب بيولوجية بحلول عام ١٩٧٢م. ولا يوجد دليل يشير إلى أن مصر قد ألغت هذه القدرة، ولا يزال من المحتمل أن القدرة المصرية على شن حرب بيولوجية لا تزال موجودة"، ولا يمنعها من ذلك التقيد باتفاقيات الحد من الأسلحة والامتثال لها. انظر:

- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Volume II: CB Weapons Today: The Problem of Chemical and Biological Warfare, Stockholm International Peace Research Institute, Stockholm: Almqvist & Wiskell, 1973, p. 240 and see also; Country Reports: Egypt," Middle East Defence News, Vol. 6, No. 13, 5 April 1993 and see also; Ronald Mason, "Buying Time to Face New Weapons Arms-Control Efforts in the Gulf May Fall on Stony Ground," Jane's International Defence Review, Vol. 27, No. 12, 1 December 1994, p. 33, www.janes.com Mideast Mirror, Vol. 9, No. 40, 27 February 1995 Adherence to and Compliance with Arms Control Agreements (Washington D.C., Government Printing Office, 1995, p. 15

(35) Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI);Volume II: CB Weapons Today: The Problem of Chemical and Biological Warfare, Stockholm International Peace Research Institute, (Stockholm: Almqvist & Wiskell, 1973), p. 240

(36) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXI, Near East Region; Arabian Peninsula, Document No 360. Special Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Nasser's Problems And Prospects In Yemen, Washington, February 18, 1965. pp 675.

(37) Ibid; 675.

(38)Ibid; p676. and see also Jesse Ferris ; Egypt's Vietnam, Lessons from the last time Cairo waded into war in Yemen, foreign policy, April 3, 2015.

(39)Ghita Mezzour,William Frankenstein, Kathleen M. Carley, L. Richard Carley; Op.cip

(٤٠) انظر ملحق رقم (١) خريطة لمدينة كتاف صادرة عن الإدارة العامة للتقسيم الإداري والانتخابات –المركز الوطني للمعلومات باليمن.

(41) A. I. Dawisha, Intervention in the Yemen: An Analysis of Egyptian Perceptions and Policies, The Middle East Journal, Vol. 29, No. 1 ,Winter 1975, pp. 47–60.

(42) Chris Quillen; The Use of Chemical Weapons by Arab States, Middle East Journal, Vol. 71, No. 2, Middle East Institute, Spring 2017, p193

(42) Dany Shoham1; The Evolution of Chemical and Biological Weapons in Egypt, Op.cit,p59

(43) Chris Quillen; Op.cit, p195.

(44) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXI, Near East Region; Arabian Peninsula, Document No 360. Op.cit. p 677

(45) Ibid

(46) The National Archives. Ministry of Defence (RFA) Intelligence Report, DEFE 44/178, January 1967

(47) Ministry of defence, defence Intelligence staff (Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Eegypian Chemical Weapon Employed in the yemen at Kitaf in Jaunary 1967, august 1968.

(48) Ministry of defence, defence Intelligence staff (Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Eegypian Chemical Weapon Employed in the yemen at Kitaf , Op.cit, and see also; The National Archives. Ministry of Defence (RFA) Intelligence Report, DEFE 44/178, Op.cit

(49) Ministry of defence, defence Intelligence staff (Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Egyptian Chemical Weapon Employed in the Yemen at Kitaf in January 1967. Op.cit, and see also; Jesse Ferris ; Soviet Support for Egypt's Intervention in

Yemen, 1962–1963, Journal of Cold War Studies Vol. 10, No. 4 , The MIT Press, Fall 2008, Pp 7-8

(50) Ministry of defence, defence Intelligence staff (Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Egyptian Chemical Weapon Employed in the Yemen at Kitaf in January 1967, Op.cit

(51) Ministry of defence, defence Intelligence staff (Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Egyptian Chemical Weapon Employed in the Yemen at Kitaf in January 1967, august 1968.

(52) Ministry of defence, defence Intelligence staff (Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Egyptian Chemical Weapon Employed in the Yemen at Kitaf in January 1967, august 1968.

(53) Ministry of defence, defence Intelligence staff (Directorate of Scientific and Technical Intelligence, Identification of an Egyptian Chemical Weapon Employed in the Yemen at Kitaf in January 1967, august 1968. And see also; The National Archives. Ministry of Defence (RFA) Intelligence Report, DEFE 44/178, January 1967

(54) Foreign Relations Of The United States, 1964–1968, Volume Xxi, Near East Region; Arabian Peninsula, Doc No 448, Telegram From The Department Of State To The Mission To The European Office Of The United Nations, Washington, May 25, 1967, p 836

(55) Ibid, p 838

(56) Ibid, p 838.

(57) Ibid, p 837.

ملحق رقم (١) خريطة توضح منطقة كِتاف

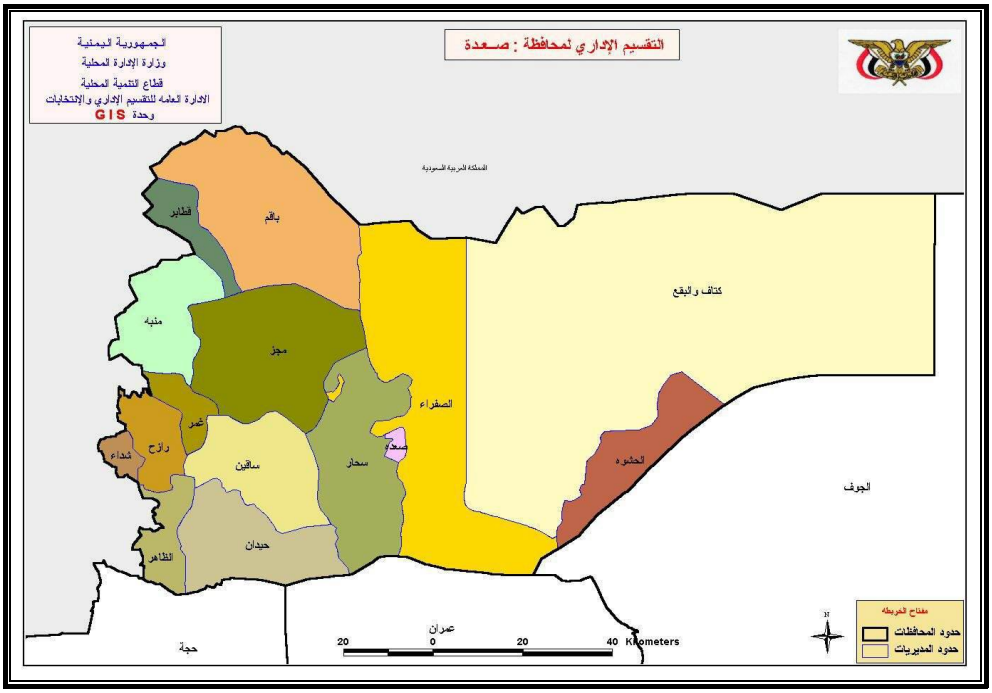

ملحق (٢) أحد تقارير وزارة الدفاع البريطاني عن قنبلة كِتاف بعنوان "تحديد ماهية سلاح كيميائي مصري استُخدِمَ في اليمن، في كِتاف، يناير ١٩٦٧"

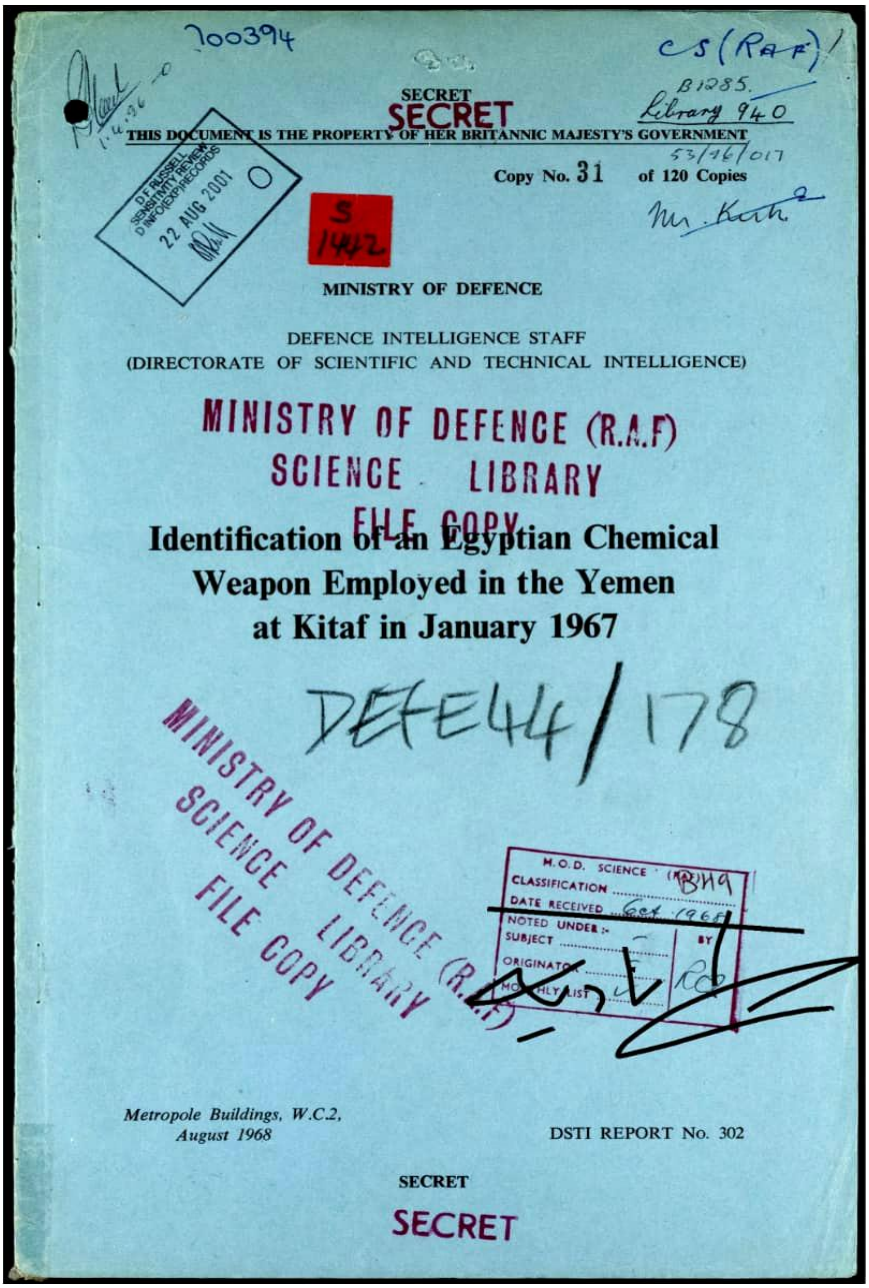

700394

CS (RAF) / B1285. Library 940

SECRET

SECRET

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HER BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

53/16/017

Copy No. 31 of 120 Copies

Mr. Koch

D.F. RUSSELL SENIOR REVIEWER D/INFO/DSR/RECORDS 22 AUG 2001

S 1442

MINISTRY OF DEFENCE

DEFENCE INTELLIGENCE STAFF
(DIRECTORATE OF SCIENTIFIC AND TECHNICAL INTELLIGENCE)

MINISTRY OF DEFENCE (R.A.F)
SCIENCE LIBRARY
FILE COPY

Identification of an Egyptian Chemical Weapon Employed in the Yemen at Kitaf in January 1967

DEFE44/178

MINISTRY OF DEFENCE (R.A.F)
SCIENCE LIBRARY
FILE COPY

M.O.D. SCIENCE (R) BH9
CLASSIFICATION
DATE RECEIVED OCT 1968
NOTED UNDER :-
SUBJECT BY
ORIGINATOR
MONTHLY LIST

Metropole Buildings, W.C.2,
August 1968

DSTI REPORT No. 302

SECRET

SECRET

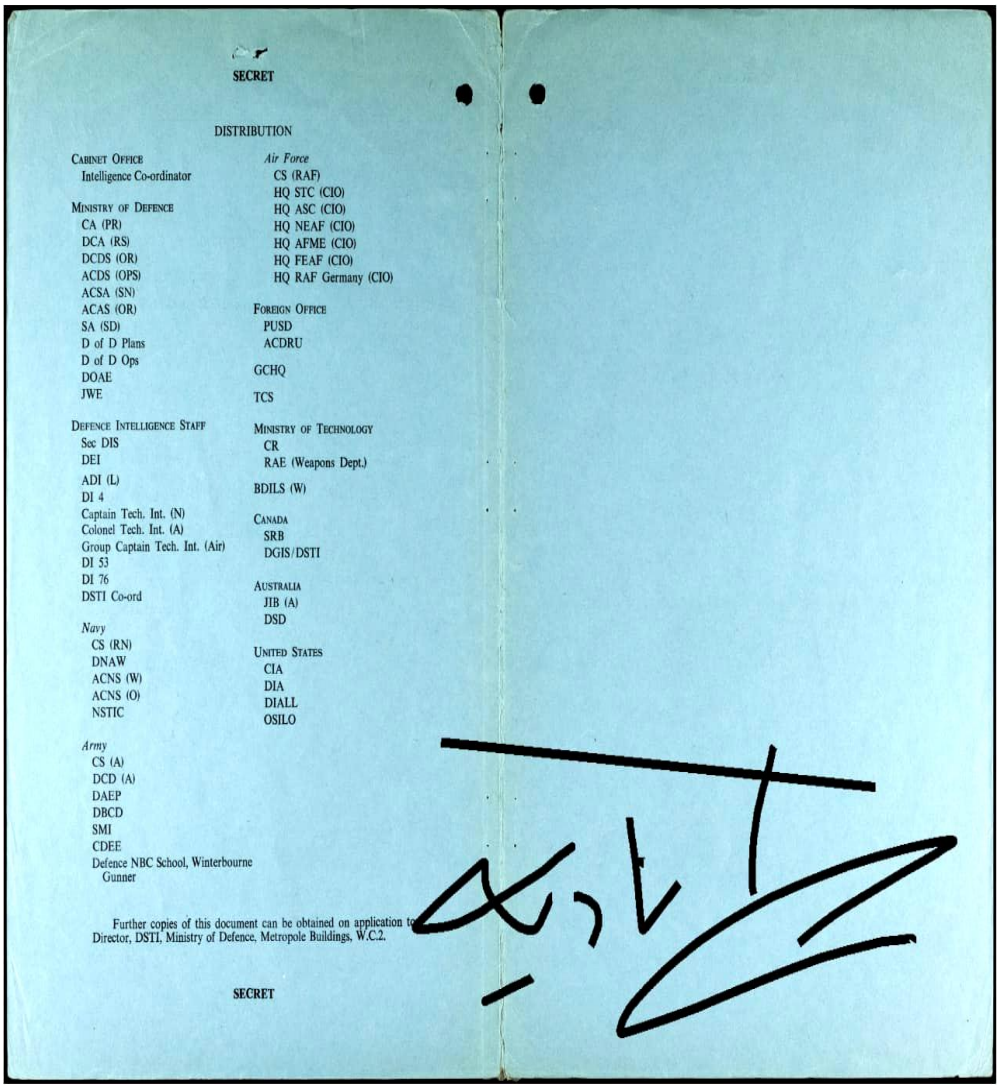

SECRET

DISTRIBUTION

CABINET OFFICE
Intelligence Co-ordinator

MINISTRY OF DEFENCE
CA (PR)
DCA (RS)
DCDS (OR)
ACDS (OPS)
ACSA (SN)
ACAS (OR)
SA (SD)
D of D Plans
D of D Ops
DOAE
JWE

DEFENCE INTELLIGENCE STAFF
Sec DIS
DEI
ADI (L)
DI 4
Captain Tech. Int. (N)
Colonel Tech. Int. (A)
Group Captain Tech. Int. (Air)
DI 53
DI 76
DSTI Co-ord

Navy
CS (RN)
DNAW
ACNS (W)
ACNS (O)
NSTIC

Army
CS (A)
DCD (A)
DAEP
DBCD
SMI
CDEE
Defence NBC School, Winterbourne Gunner

Air Force
CS (RAF)
HQ STC (CIO)
HQ ASC (CIO)
HQ NEAF (CIO)
HQ AFME (CIO)
HQ FEAF (CIO)
HQ RAF Germany (CIO)

FOREIGN OFFICE
PUSD
ACDRU

GCHQ

TCS

MINISTRY OF TECHNOLOGY
CR
RAE (Weapons Dept.)

BDILS (W)

CANADA
SRB
DGIS/DSTI

AUSTRALIA
JIB (A)
DSD

UNITED STATES
CIA
DIA
DIALL
OSILO

Further copies of this document can be obtained on application to Director, DSTI, Ministry of Defence, Metropole Buildings, W.C.2.

SECRET

SECRET

IDENTIFICATION OF AN EGYPTIAN CHEMICAL WEAPON EMPLOYED IN THE YEMEN AT KITAF IN JANUARY 1967

INTRODUCTION

1. Since early 1963 there have been numerous reports that the United Arab Republic (UAR) has employed chemical warfare (CW) weapons in attacks on selected targets in the Yemen. The purpose of this report is to identify the weapon dropped at Kitaf early in January 1967. The type of chemical weapon was different from those previously used by the Egyptians, the filling being much more toxic. Because this area was close to the Saudi Arabian border more Intelligence became available than from previous or subsequent Egyptian CW air strikes. The weapon used at Kitaf was also dropped during some later CW operations until the UAR forces withdrew from the Yemen in October 1967.

GENERAL

Bomb fragments

2. From time to time before January 1967 bomb debris had been examined but no positive weapon identification had been possible. This lack of identification has been caused by two circumstances: the field collectors have not been sure what to look for, and the debris has consisted of a confusing mixture of pieces of HE, incendiary and CW weapons.

Chemical aspects

3. Reports of the Kitaf raid indicated high volatility of the CW agent and collectors were not able to reach the target areas to seal debris into plastic bags sufficiently quickly to yield meaningful chemical tests. In consequence the chemical nature of the filling has not been firmly established.

Mixed weapon raids

4. The difficulties of identifying earlier CW weapons have been aggravated by the UAR practice of using HE, incendiary and CW weapons together on one operation or by their closely following up CW attacks by HE and incendiary raids. These practices may have been deliberate attempts to frustrate CW weapon identification. Indeed, it was probably no accident that on 15th May, 1967, they attacked a clearly marked International Red Cross convoy with HE bombs while it was on its way to inspect the Harran area which had been attacked on 11th May, 1967, with chemical weapons.

THE RAID ON KITAF, 5th JANUARY, 1967

The circumstances

5. Eyewitness reports of the raid on Kitaf on 5th January, 1967, described an improved attack technique. Target indicators, smoke bombs, were dropped to determine the wind speed and direction. No incendiary or HE weapons were dropped on this raid and no deaths were reported from burns, blast, or shrapnel. Apart from numerous livestock deaths some 120 people were killed and 90 injured. The accuracy of delivery was evidence of good weapon ballistics.

Photographic evidence

6. The photographs at Figs 1, 2 and 3 were taken at Kitaf shortly after the raid. They feature the heavy blunt nose of a bomb and some large body fragments. The bomb crater is shallow, indicating instantaneous fuzing and a small HE content. The bomb fragments were all within 10–15 yds of the craters.

SECRET

9137

A source report

7. The sketch at Fig. 4 was made by a source with a military background, some 24 hours after the raid. He reported that all the heavy nose section fragments were found in the craters and showed the same type of fracture, being burst open with radial cracks like flower petals. The nose section, he said, was not ogival but blunt, being a simple dished or part-spherical shape. The (nose) material was steel approximately 2-3 ins thick at the centre, tapering to about 1 in. thick at the outer diameter where the nose was welded to the centre section. In the centre of the nose was mounted the arming vane and fuze mechanism. The bomb centre section, approximately 12-14 ins in diameter, was of steel roughly quarter of an inch thick. He also noticed that towards the nose the casing was marked with a red band with a greeny-yellow band about 2 ins aft. The normal conical tail section carried a cylindrical fin attached by four vanes with intermediate stiffening vanes inside the fin. He saw no obvious indications of plugs or filling holes but there was a hexagonal nut on the tail by the fin.

DISCUSSION

UAR air weapons

8. The UAR Air Force is equipped with aircraft of Soviet manufacture, and it is supplied with Soviet air weapons. Bombs known to have been used by the UAR in the Yemen have included HE (FAB) and incendiary (ZAB) in the 100-500 kg. (220-1,100 lb.) range. The photograph at Fig. 5 is of an early (pre-1946) Soviet ZAB-100-114 incendiary bomb.

9. The following table compares the Kitaf bomb with the ZAB-100-114:

	Kitaf bomb	*ZAB-100-114*
Length	—	39 ins
Diameter	12-14 ins (estimated from fragments)	11 ins
Body thickness	¼ in. (approx.)	12 mm.
Construction	*Nose cone* —heavy stamped steel	*Nose cone* —heavy stamped steel
	Main body section —cylindrical	*Main body section* —cylindrical
	Tail section —conical	*Tail section* —conical
Fuze pockets	Nose only	Nose only

10. The estimated diameter of the Kitaf bomb approximates to that of the ZAB bomb, and the nose and body construction of both bombs is identical. The one outstanding difference between the bombs is the drum-type tail of the Kitaf bomb (Fig. 4) in comparison with the box-type tail of the ZAB bomb (Fig. 5). This difference is explained by the fact that between 1946 and 1954 the design of Soviet aircraft bomb tails was changed from box to drum configuration and the Kitaf bombs could therefore have been manufactured after 1946. The drawing at Fig. 6 is of an old type ZAB-100-114 bomb with the box-type tail.

Bomb characteristics

11. The construction of the ZAB-100-114 bomb with its flat nose and thin steel body is ideal for use as a chemical weapon. A thick-cased bomb would not be suitable for use in the CW role as it would need a detonating charge to burst the case, with consequent loss of efficiency in dissemination of the contents. However, a fuze and bursting charge would merely rupture the case. The villagers of Kitaf stated that the sound of the bombs was not as loud as the sound heard during HE raids, which is consistent with the use of bursting charges. Furthermore, it is reasonable to assume that the Egyptians would prefer to use a Soviet bomb case such as the ZAB-100-114 rather than one of their own manufacture, because it would be compatible with the IL-28 BEAGLE release slips and would accept Soviet fuzes and Soviet fuze setting control links.

Bomb markings

12. Source has described the Kitaf bomb as being marked with two bands: a red one on the nose and a greenish-yellow one on the body. Our information, from several reliable sources, is that Soviet aircraft *incendiary* bombs of the ZAB type have *one* colour band, red, on the nose only. One source has also declared that Soviet aircraft chemical bombs have a yellow band on the nose. As the Egyptians were also using in the Yemen Soviet-supplied ZAB bombs for their original (incendiary) use it seems very unlikely that they would be content to leave an apparent incendiary marking on a chemical bomb. The simplest method of modification would have been to add another band, on the body, leaving the red one on the nose. There is no evidence, anyway, of Soviet bombs being supplied to the UAR as toxic chemical weapons.

CONCLUSIONS

13. It is concluded that the UAR used CW weapons for the raid on Kitaf on 5th January, 1967, in the form of refilled Soviet ZAB-100-114 bombs.

SECRET

FIG.1. KITAF 5th JANUARY 1967

NOTE HEAVY SPHERICAL NOSE
AND LARGE BOMB FRAGMENTS

SECRET

SECRET

FIG 2. KITAF 5th JANUARY 1967

NOTE SHALLOW BOMB CRATER AND
LARGE SPHERICAL NOSE FRAGMENT

SECRET

SECRET

FIG 3. KITAF 5th JANUARY 1967

NOTE LARGE BOMB FRAGMENTS
AND DEAD CATTLE IN BACKGROUND

SECRET

SECRET

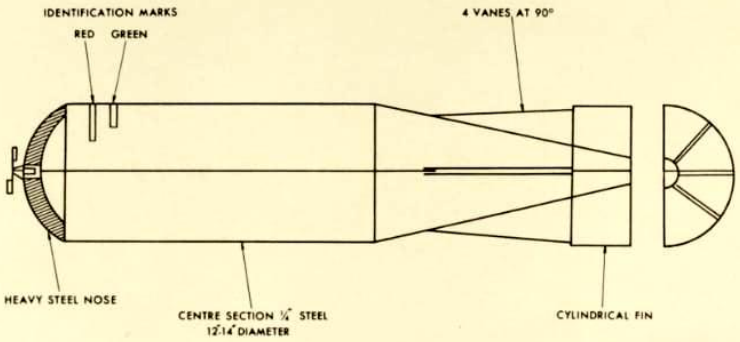

FIG 4. KITAF GAS BOMB - GENERAL DIMENSIONS

PREPARED FROM A SKETCH DRAWN FROM MEMORY BASED ON RECONSTRUCTION OF BOMB FRAGMENTS

SECRET

SECRET

FIG 5 SOVIET 250 lb INCENDIARY BOMB
(PRE 1946)

SECRET

SECRET

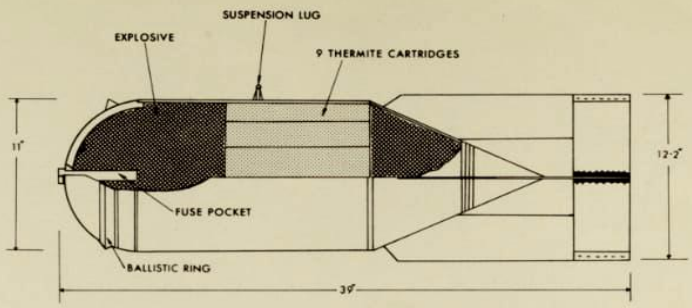

1. Designation,	ZAB - 100 - 114
2. Charge/Weight Ratio	50%
3. Body Length	33.4 inches
4. Overall Length	39 inches
5. Maximum Diameter	12.2 inches
6. Body Diameter	11 inches
7. Total Weight	250 lbs
8. Fuzing	Nose APUV-1 or VDV

9. Remarks

(a) The body is formed of a stamped steel nose, a cylindrical main body section of 12mm plate and a conical tail section. The nose and tail sections are welded to the main body section. The nose section has a ballistic ring welded to it, and contains an exploder tube into which is screwed the fuse. The bomb contains approximately 62 lbs of explosive and 9 thermite cartridges weighing about 5 lbs each.

(b) The tail consists of four sheet metal fins welded to the tail cone. Sheet metal braces are rivitted between the fins to form a box.

FIG 6. SOVIET ZAB.100.114 INCENDIARY BOMB (PRE 1946)
DRY FILL WEIGHT 250lb

SECRET